

دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية

في تقييم الشركات وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والإستثمارية

الدكتور فياض حمزة مرمللي

أستاذ جامعي ومستشار مالي وباحث أكاديمي



دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية

في تقييم الشركات وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والإستثمارية

- دراسة تحليلية -

المستشار د . فياض حمزة مرمللي

أستاذ جامعي ومستشار مالي وباحث أكاديمي

الطبعة الأولى ٢٠٢٥



وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا

سورة الفجر : ٢٠

منشورات كاي

- إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :
- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي ؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين (البحثي والتطبيقي) .
 - توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة .
 - أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
 - أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .
- والله من وراء القصد .

[رابط](#) زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center





جامعة كاي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي – كما هو منشور – مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com , www.kie.university

الإهداء

إلى روح أمي وأبي، رحمهما الله ..

إلى من كانا النور الذي أضاء دروبي، والدعاء الذي حفظني في غيابي،

وسند الحياة في حضورهما ..

إلى أبي الحاج حمزة محمد رملي ..

وأمي الحاجة علوية حمد مضوي ..

رحمكما الله وأسكنكما الفردوس الأعلى، وجعل هذا العمل صدقةً

جاريةً في ميزان حسناتكما.

فياض...

الفهرس

٤	منشورات كاي
٦	توضيح
٧	الإهداء
٨	الفهرس
١١	المقدمة
١٢	أهمية الدراسة.....
١٣	أهداف الدراسة.....
١٤	مشكلة الدراسة.....
١٤	منهجية الدراسة.....
١٦	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة
١٧	المدخل الأول: النمذجة المالية
١٧	أولا - ماهية النمذجة المالية.....
١٨	ثانيا - أهمية النمذجة المالية.....
٢٠	ثالثا - منافع النمذجة المالية.....
٢٣	رابعا - أنواع النمذجة المالية.....
٢٦	خامسا - تقنيات النمذجة المالية.....
٣١	المدخل الثاني: السياق النظري للشركات
٣١	أولا - تعريف الشركة.....
٣١	ثانيا - الأساس القانوني للشركات.....
٣١	ثالثا - أنواع الشركات.....
٣٣	رابعا - خصائص الشركات.....
٣٣	خامسا - مزايا الشركات.....
٣٤	سادسا - عيوب الشركات.....
٣٤	سابعا - طبيعة إجراءات تأسيس الشركات.....
٣٥	ثامنا - أهم النصائح لإدارة الشركات بنجاح.....
٣٥	تاسعا - ماهية طبيعة تقييم الشركات.....
٣٨	المدخل الثالث: القرارات الإدارية
٣٨	أولا - مفهوم عملية اتخاذ القرار الإداري.....

- ٤٠ ثانيا - المراحل المنهجية لصناعة القرار الإداري.
- ٤٣ ثالثا - أنواع القرارات الإدارية.
- ٥٤ المدخل الرابع: القرارات الإستثمارية
- ٥٤ أولا - مفهوم القرارات الاستثمارية.
- ٥٤ ثانيا - أهمية القرارات الاستثمارية.
- ٥٥ ثالثا - مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ٥٧ رابعا - أنواع القرارات الاستثمارية.
- ٦٠ خامسا - معايير اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ٦١ سابعا - أدوات وأساليب اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ٦٢ ثامنا - النظريات والنماذج المالية المرتبطة بالقرارات الاستثمارية.
- ٦٤ الفصل الثاني: الإطار التحليلي للدراسة
- ٦٥ المدخل الأول: دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية في تقييم الشركات
- ٦٥ أولا - ماهية طبيعة الشركات التي تستخدم النمذجة المالية.
- ٦٥ ثانيا - أنواع وأساليب وخطوات تقييم الشركات.
- ٦٧ ثالثا - أدوات تقييم الشركات.
- ٦٧ رابعا - أدوات تحليل بيانات الشركات.
- ٦٨ خامسا - طبيعة مطلوبات ما قبل التقييم للشركات.
- ٦٨ سادسا - معايير تقييم للشركات.
- ٦٩ سابعا - المعايير المالية وغير المالية المستخدمة في عملية تقييم الشركات.
- ٧٠ ثامنا - طبيعة المعلومات التي يجب تضمينها في النموذج المالي لتقييم الشركات ومكوناته وهيكلته الأساسية.
- المدخل الثاني: دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية في تعزيز القرارات الإدارية
- ٧٩ أولا - تعريف القرارات الإدارية في ضوء دور النمذجة المالية.
- ٨٠ ثانياً - أهداف القرارات الإدارية باستخدام النمذجة المالية.
- ٨٠ ثالثاً - طبيعة أنواع القرارات الإدارية باستخدام النمذجة المالية ودورها في تعزيزها.
- ٨٢ رابعاً - خطوات اتخاذ القرارات الإدارية باستخدام النمذجة المالية.
- ٨٣ خامساً - العوامل المؤثرة على القرارات الإدارية من منظور النمذجة المالية.
- ٨٤ سادساً - أدوات النمذجة المالية لدعم القرارات الإدارية.
- ٨٤ سابعاً - فوائد النمذجة المالية في القرارات الإدارية.

المدخل الثالث: دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية في تعزيز القرارات

الإستثمارية..... ٨٦

- أولاً - تعريف القرارات الإستثمارية في ضوء دور النمذجة المالية..... ٨٦
- ثانياً - أهداف القرارات الإستثمارية باستخدام النمذجة المالية..... ٨٧
- ثالثاً - طبيعة أنواع القرارات الإستثمارية ودور النمذجة المالية في تعزيزها..... ٨٧
- رابعاً - خطوات اتخاذ القرارات الإستثمارية باستخدام النمذجة المالية..... ٨٨
- خامساً - العوامل المؤثرة على القرارات الإستثمارية من منظور النمذجة المالية..... ٨٩
- سادساً - أدوات النمذجة المالية لدعم القرارات الإستثمارية..... ٩٠
- سابعاً - فوائد النمذجة المالية في القرارات الإستثمارية..... ٩٠

المدخل الرابع: دور الذكاء الاصطناعي في النمذجة المالية لتقييم الشركات

وتعزيز القرارات الإدارية والإستثمارية..... ٩٢

١. تحسين دقة التوقعات المالية..... ٩٢
٢. أتمتة النمذجة المالية..... ٩٢
٣. تحليل السيناريوهات والتكيف مع المتغيرات..... ٩٣
٤. الكشف عن المخاطر والتلاعب المالي..... ٩٣
٥. تعزيز الشفافية في التقييم المالي..... ٩٣
٦. دعم اتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية..... ٩٣
٧. تحديد الفرص الإستثمارية المحتملة..... ٩٤
٨. تحسين الكفاءة التشغيلية والتكاليفية..... ٩٤

المدخل الخامس: تحديات النمذجة المالية..... ٩٥

الخاتمة..... ٩٨

التوصيات..... ٩٩

المراجع..... ١٠٠

المقدمة

تشهد الأسواق المالية اليوم تعقيدات متزايدة نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الشركات في إدارة مواردها واستثماراتها. وقد أصبح تقييم الشركات عملية ضرورية لتحديد قيمتها الحقيقية واتخاذ قرارات استراتيجية بشأنها.

وفي ضوء ما سبقت برزت أهمية النمذجة المالية بإعتبارها إحدى العلوم المعيارية المتخصصة والحديثة المستخدمة للتقنيات والأدوات الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون والشركات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الإدارية بشكل عام والإستثمارية بشكل خاص. فمن خلال تحليل البيانات المالية وإنشاء النماذج المالية الموجهة الأغراض في ضوء تقنيات وأساليب حديثة تضطلع بها النمذجة المالية، يمكن للشركات تحسين استراتيجياتها الإدارية والاستثمارية والتنبؤ بالنتائج المستقبلية بشأنها، بالإضافة إلى توفير رؤية شاملة ومتكاملة للأداء المالي، مما يساهم في تحقيق الكفاءة وتعزيز ثقة المستثمرين.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية النمذجة المالية كأداة استراتيجية لتقييم الشركات وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والاستثمارية، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، مع التركيز على

تقديم منهج مفاهيمي تحليلي وواقعي لكيفية تطوير واستخدام النماذج المالية في مجال الدراسة وماتصبوا إلى تحقيقه من أهداف .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأتي :

- ١ . الأهمية الأكاديمية: تقديم إطاراً مفاهيمياً شاملاً حول النمذجة المالية وأساليب تقييم الشركات يثري المكتبة العربية ويسهم في سد الفجوة المعرفية في مجال حقل الدراسة .
- ٢ . الأهمية العملية: إيضاح كيفية استخدام النمذجة المالية في مجال تقييم الشركات وتوجيه وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والاستثمارية .
- ٣ . الأهمية الاقتصادية: تعزيز فهم دور النمذجة المالية في تحسين كفاءة الأسواق المالية ودعم استدامة الشركات .
- ٤ . إبراز الدور الهام للنمذجة المالية كأداة إستراتيجية تسهم بفاعلية ودقة وموثوقية عالية في تحديد قيمة الشركات بشكل يعزز من ثقة المستثمرين .
- ٥ . مساهمة الدراسة كإطار علمي ومعيارى في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار من خلال استشراف الأداء المستقبلي للشركات، مما يمكن

الشركات من مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية بإستخدام أساليب تقييم علمية مرنة ومتطورة بشكل عام وفي مثل مجال الدراسة الحالية بشكل خاص.

أهداف الدراسة

١. إستعراض المفاهيم الأساسية للنمذجة المالية وأهميتها في تقييم الشركات وتوجيه وتعزيز فاعلية عملية اتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية.
٢. إستعراض الأساليب والأدوات والتقنيات المختلفة للنمذجة المالية المستخدمة في تقييم الشركات وتوجيه وتعزيز فاعلية عملية اتخاذ القرارات الادارية والإستثمارية.
٣. مناقشة التحديات المرتبطة بتطبيق النمذجة المالية في مجال تقييم الشركات وتوجيه وتعزيز فاعلية عملية اتخاذ القرارات الادارية والإستثمارية.
٤. تقديم طرائق وآليات لكيفية إجراء التطبيق العملي في مجال الدراسة بهدف دعم التحليل المفاهيمي للدراسة.
٥. تقديم توصيات لتحسين عمليات التقييم المالي للشركات وزيادة فاعلية إتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية.

مشكلة الدراسة

رغم أهمية النمذجة المالية في تقييم الشركات، إلا أن التحديات المتعلقة بالدقة، وتحليل البيانات، وعدم اليقين الاقتصادي تؤثر على نتائج التقييم ومن ثم تباعا فاعلية القرارات الإدارية والإستثمارية. بناءً على ذلك، تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يمكن إستخدام النمذجة المالية بشكل أكثر فاعلية لتقديم تقييمات دقيقة للشركات تعزز من فاعلية الأداء المالي والقرارات الإدارية والإستثمارية في ظل التحديات الاقتصادية المختلفة ذات الصلة المعاصرة، مع مراعاة المخاطر الناتجة عن الفرضيات غير المؤكدة والبيانات غير الدقيقة؟.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهجيات متعددة تشمل ما يلي:

١. المنهج التحليلي النظري من خلال مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالنمذجة المالية وتقييم الشركات والأدبيات الخاصة بالقرارات الادارية والاستثمارية.

٢ . المنهج الوصفي التحليلي : لتحليل الأساليب والأدوات العملية المستخدمة في النمذجة المالية وتقييم الشركات والتوجيه الفاعل للقرارات الادارية والإستثمارية .

٣ . المنهج المقارن : لمقارنة أساليب النماذج المالية المختلفة وأدواتها وتقنياتها لتحديد إمكانية المفاضلة بينها في ضوء الموازنة بين المنافع والمخاطر .

٤ . المنهج الاستقرائي : لإستنباط التحديات والحلول من خلال الرؤية التحليلية المختلفة للدراسة .

٥ . كما تستهدف منهجية الدراسة تقديم تحليل مفاهيمي عملي من خلال استعراض طرائق النماذج المالية التي يجب اتباعها خيال التطبيق العملي في سبيل تقييم الشركات وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والإستثمارية .

٢٧ جمادى الثاني ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٨ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢٤

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المدخل الأول: النمذجة المالية

يتناول هذا المدخل العناصر المفاهيمية الأساسية المرتبطة بالنمذجة المالية في مجال تقييم الشركات وتعزيز القرارات الإدارية والإستثمارية. وذلك من خلال مايلي:

أولاً - ماهية النمذجة المالية

النمذجة المالية – Financial Modeling هي: عملية تصميم وبناء نموذج رياضي أو رقمي يُمثل الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركات أو المشاريع، استناداً إلى البيانات التاريخية والمعطيات المستقبلية. وتُستخدم هذه النماذج كأداة إستراتيجية شاملة لتحليل وتقييم مختلف السيناريوهات المالية، بما في ذلك التدفقات النقدية، الاحتياجات التمويلية، وتحديد القيمة العادلة للشركات أو الأصول. كما تُعد أداة حيوية لدعم القرارات الإدارية والاستثمارية من خلال توفير رؤى كمية ونوعية تساعد في تحليل المخاطر، تقييم الجدوى الاقتصادية للمبادرات الجديدة، وضع الخطط المالية، وإجراء دراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ أو التوسع. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم النمذجة المالية في تعزيز الشفافية، تحسين إدارة الموارد، وتحديد أفضل الاستراتيجيات لتحقيق النمو المستدام والأهداف المؤسسية.

– وعادة ما يظطلع بمهام القيام بالنمذجة المالية في سبيل تقييم الشركات وتعزيز إتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية:

المحللون الماليون والإستثماريون، المصرفيون الإستثماريون، المستشارون، الماليون والإداريون، مديرو الشؤون المالية ومحلي التخطيط المالي، محترفوا الأسهم الخاصة، محللو الائتمان، مستشاروا الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وأهرون من ذوي الصلة. ويتميزون جميعهم بإمتلاك المؤهلات العلمية ذات الصلة والمهارات العالية في تحليل القوائم المالية وتحليل اتجاهات الاسواق المالية والإستثمارات والقدرة على التنبؤ، بالإضافة إلى المهارات التقنية المختلفة الخاصة بالنمذجة المالية.

ثانياً - أهمية النمذجة المالية

لماذا تعتبر النمذجة المالية مهمة؟

تعد النمذجة المالية ضرورية لأنها تقدم تحليلاً كمياً مفصلاً لأداء الشركة المالي وتوقعاتها المستقبلية، مما يتيح إتخاذ قرارات مستنيرة. وتساعد هذه النماذج الشركات على توقع التأثير المالي لسيناريوهات مختلفة مثل إطلاق منتجات جديدة، دخول أسواق جديدة، أو الاندماجات والاستحواذات.

كما أن النمذجة المالية أساسية لتأمين التمويل من المستثمرين وأصحاب المصلحة، حيث تقدم صورة واضحة عن الوضع المالي للشركة وإمكانات نموها، مما يسهل جذب الاستثمارات. إضافة إلى ذلك، تساهم النمذجة المالية في تقليل الشكوك المالية وتعزيز استقرار الأعمال من خلال تقييم المخاطر والعوائد المحتملة. باختصار، هي أداة أساسية لتحقيق الأهداف المالية طويلة المدى والحفاظ على الميزة التنافسية.

وفي مايلي المرتكزات الأساسية التي تعبر عن أهمية النمذجة المالية في مجال تقييم الشركات وتعزيز القرارات الإدارية والإستثمارية:

١. تقييم الأداء المالي: تمكن الشركات من تحليل أدائها المالي بدقة.
٢. استشراف المستقبل: تساعد في تحديد الاتجاهات المالية المستقبلية بناءً على افتراضات معينة.
٣. دعم القرارات الاستثمارية: توفر أدوات لتقدير الربحية والعوائد على الاستثمار.
٤. النمذجة المالية هي عملية تصميم نموذج رقمي يعكس الأداء المالي للشركة أو المشروع، وتستخدم في توقع السيناريوهات المستقبلية بناءً على البيانات المالية الحالية والافتراضات الاقتصادية.
٥. دعم القرارات الإدارية: حيث تساعد النمذجة المالية في القرارات الإدارية على تحليل التكاليف والإيرادات، تحسين كفاءة العمليات،

وتخصيص الموارد بشكل أمثل . كما تدعم تقييم تأثير القرارات على الأداء المالي والإداري لتحقيق أهداف المنظمة .

ثالثا - منافع النمذجة المالية

تتمثل أهم المنافع للنمذجة المالية في مايلي :

١ . التخطيط المالي والتنبؤ: تُستخدم النماذج المالية لتطوير الميزانيات والتوقعات والخطط المالية للشركات . وتساعد في توقع الإيرادات والنفقات والتدفقات النقدية والربحية المستقبلية بناءً على افتراضات مختلفة . تُمكن النمذجة المالية الشركات من تقييم أدائها المالي واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد والتخطيط للاستثمارات ووضع استراتيجيات النمو .

٢ . تحليل التقييم: تُستخدم النماذج المالية في تقييم الشركات، وعمليات الدمج والاستحواذ، وتحليل الاستثمارات . من خلال تقنيات التدفقات النقدية المحسومة (DCF)، تقدر النماذج المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لتحديد القيمة الجوهرية للشركة أو فرصة استثمارية . تساعد نماذج التقييم في تقييم القيمة العادلة للأصول وتحديد جاذبية خيارات الاستثمار ودعم اتخاذ

القرارات في مجالات مثل شراء أو بيع شركة، أو جمع رأس المال، أو القيام باستثمارات استراتيجية.

٣. ميزانية رأس المال وقرارات الاستثمار: تساعد النماذج المالية في تقييم مشاريع الاستثمار الرأسمالي من خلال تحليل التدفقات النقدية المحتملة، وعائد الاستثمار (ROI)، وفترة الاسترداد، والقيمة الحالية الصافية (NPV)، ومعدل العائد الداخلي (IRR). تساعد هذه النماذج في تقييم الجدوى المالية لفرص الاستثمار، وتحديد المشاريع الأكثر ربحية، وتحسين تخصيص الموارد المالية.

٤. تقييم المخاطر والتحليل الحساس: تمكن النماذج المالية من تقييم مختلف المخاطر وتأثيرها المحتمل على أداء الأعمال. يُستخدم التحليل الحساس لقياس تأثير التغيرات في المتغيرات الرئيسية، مثل أسعار الفائدة، أو أسعار الصرف، أو أسعار السلع، على النتائج المالية. يساعد ذلك في تحديد نقاط الضعف المحتملة، وتقييم التعرض للمخاطر، وتطوير استراتيجيات للحد من المخاطر.

٥. تحليل القوائم المالية: تُسهّم النماذج المالية في تحليل وتفسير القوائم المالية للحصول على رؤية حول الصحة المالية للشركة، وربحيتها، وسيولتها، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات. تُحسب هذه النماذج النسب المالية، مثل نسب الربحية والسيولة والرافعة المالية، وتوفر رؤية

شاملة عن أداء الشركة . ويساعد تحليل القوائم المالية باستخدام النماذج الماليّة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات مستنيرة، مثل الاستثمار في الشركة، أو تقديم الائتمان، أو تقييم الجدارة الائتمانية للموردين أو العملاء .

٦ . تخطيط السيناريوهات ودعم القرارات : تتيح النماذج المالية تخطيط السيناريوهات وتحليل "ماذا لو" . من خلال تعديل الافتراضات والمتغيرات الرئيسية، مثل معدلات نمو المبيعات أو هيكل التكاليف أو استراتيجيات التسعير، تساعد النماذج المالية الشركات على تقييم السيناريوهات المختلفة وتأثيرها المحتمل على النتائج المالية . يُسهّل ذلك اتخاذ القرارات، ووضع الاستراتيجيات، وإدارة المخاطر .

٧ . التقارير والعروض التقديمية : تساعد النماذج المالية في إعداد التقارير والعروض التقديمية التي توصل تحليلات مالية وتوقعات وتوصيات بفعالية إلى الأطراف المعنية، مثل الإدارة أو المستثمرين أو المقرضين . تقدم النماذج تمثيلات بصرية للبيانات المالية من خلال الرسوم البيانية والمخططات ولوحات المعلومات، مما يعزز من وضوح وتأثير المعلومات المالية .

رابعا - أنواع النمذجة المالية

تتمثل أهم أنواع النمذجة المالية على سبيل الشروع في الإستخدام لا الحصر في مايلي :

١. النمذجة المالية الأساسية (Basic Financial Modeling) : تعتمد على بناء نماذج مالية بسيطة مثل التنبؤ بالأرباح والخسائر، وإعداد البيانات المالية التقديرية (Pro forma) .

٢. النماذج الثلاثية (Three – Statement Model) : يتم فيها ربط القوائم المالية الثلاث (قائمة الدخل، الميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية) في نموذج متكامل .

٣. نماذج التقييم المالي (Valuation Models) : وتشمل :

- النموذج المحسوم للتدفقات النقدية (DCF) : يعتمد على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية .
- التقييم بالمضاعفات (Multiples) : مثل مضاعف الربحية (P / E) أو مضاعف الإيرادات (EV / Revenue) .

٤. نماذج تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)

(Models): تُستخدم لدراسة تأثير التغيرات في الافتراضات

الرئيسية على النتائج النهائية.

٥. نماذج تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis)

(Models): تعتمد على تقييم النتائج المحتملة تحت سيناريوهات

مختلفة (مثل المتفائلة، والمتشائمة، والقاعدة).

٦. النمذجة المالية للدمج والاستحواذ (M&A Models): تُستخدم

لتقييم عمليات الدمج والاستحواذ وفهم تأثيرها على الأداء المالي

للشركة.

٧. النماذج المالية للموازنة الرأسمالية (Capital Budgeting)

(Models): تُستخدم لتحليل قرارات الاستثمار في المشاريع

الرأسمالية.

٨. نماذج الرفع المالي (Leveraged Buyout Models –)

(LBO): تُستخدم لتقييم الاستحواذ باستخدام تمويل المديونية.

خامسا – خطوات النمذجة المالية:

تتمثل في مايلي:

١. تحليل البيانات التاريخية: جمع وتحليل البيانات المالية السابقة للشركة

(مثل الإيرادات، التكاليف، الأرباح، الأصول، والخصوم)، لفهم

الأنماط التاريخية لتحديد الأسس التي ستبنى عليها التوقعات المستقبلية.

٢. تحديد المتغيرات الرئيسية: تحديد المتغيرات التي تؤثر على أداء الشركة المالي (مثل معدلات النمو، أسعار الفائدة، التكاليف التشغيلية، ومعدلات الضرائب). لصياغة الافتراضات بناءً على البيانات التاريخية والتحليل السوقي.

٣. بناء النموذج المالي: تصميم الهيكل الأساسي للنموذج (مثل الربط بين القوائم المالية الثلاث: قائمة الدخل، الميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية). لإدخال البيانات وإنشاء الصيغ الحسابية باستخدام برامج مثل Excel أو أدوات النمذجة المتخصصة.

٤. اختبار النموذج: تطبيق تحليل الحساسية والسيناريوهات لفهم تأثير التغيرات في الافتراضات والمتغيرات على النتائج. لإختبار دقة النموذج من خلال التحقق من التوازن بين القوائم المالية والتأكد من منطقية النتائج.

٥. المراجعة والتحقق: مراجعة النموذج بالكامل لضمان خلوه من الأخطاء الحسابية أو الافتراضات غير الدقيقة. للتأكد من أن النموذج يعكس بشكل صحيح الأداء المالي للشركة.

٦. تقديم النتائج: عرض النتائج باستخدام تقارير واضحة وجداول ورسوم بيانية تسهل الفهم. ولتقديم النتائج للإدارة أو المستثمرين مع تفسير التوصيات بناءً على التحليل.
٧. تحديث النموذج: تحديث النموذج بشكل دوري لتعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية أو الأداء الفعلي للشركة. ولمراجعة الافتراضات دورياً لضمان استمرارية دقة التوقعات.

خامساً - تقنيات النمذجة المالية

تقنيات النمذجة المالية هي عبارة عن: المناهج منهجية أو الأساليب أو الأدوات، التي تستخدم لإنشاء تمثيلات لأداء الشركة المالي والتنبؤ بنتائجها المستقبلية.

تتضمن هذه التقنيات استخدام تحليلات ونماذج رياضية لمحاكاة سيناريوهات مختلفة، وتقييم المخاطر المحتملة، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية (الإدارية والإستثمارية).

وتتمثل هذه التقنيات في ما يلي:

١. النموذج الثلاثي (Three – Statement Model):

يدمج هذا النموذج بين بيان الدخل، والميزانية العمومية، وبيانات

التدفقات النقدية في نموذج واحد مترابط. يوفر رؤية شاملة عن الأداء المالي للشركة ويسمح بتوقعات ديناميكية.

٢. تحليل التدفقات النقدية المحسومة (DCF): يحسب هذا التحليل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، بعد حسنها بمعدل حسم محدد. يُستخدم لتحديد القيمة الجوهرية للأعمال أو الاستثمارات. وذلك وفق المعادلة الأساسية التالية:

معادلة DCF الأساسية:

القيمة الحالية = \sum (التدفق النقدي المتوقع ÷ (١ + معدل الحسم)^{عدد السنوات}).

٣. نماذج الشراء بالرافعة المالية (LBO): تُقيم هذه النماذج جدوى الاستحواذ على شركة باستخدام قدر كبير من التمويل المقترض. كما تحلل الأداء المالي للشركة المستهدفة وتحدد العوائد المحتملة للمستثمرين.

٤. نماذج الدمج والاستحواذ (M&A): تُحلل النماذج المالية التأثيرات المالية للدمج مع شركة أخرى أو الاستحواذ عليها. تشمل عوامل مثل تخصيص سعر الشراء، التآزر، وتأثير ذلك على العائد للسهم الواحد (EPS).

٥ . إعداد الميزانيات والتوقعات: تعتمد على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركة استناداً إلى البيانات التاريخية، والاتجاهات الحالية، والافتراضات المستقبلية.

٦ . تحليل الحساسية (**Sensitivity Analysis**) : يدرس هذا التحليل تأثير التغييرات في الافتراضات الرئيسية (مثل نمو الإيرادات أو تكلفة البضائع المباعة) على نتائج النموذج المالي .

٧ . تحليل السيناريوهات (**Scenario Analysis**) : يُقيم هذا التحليل تأثير سيناريوهات افتراضية مختلفة (مثل السيناريو الأفضل أو الأسوأ) على الأداء المالي للشركة .

٨ . تحليل الشركات المقارنة (**Comparable Analysis**) : ويسمى أيضاً بتحليل السوق المقارن: حيث يتم تقييم الشركة بناءً على مضاعفات التقييم للشركات المماثلة المتداولة علناً. أي يعتمد على مقارنة الشركة مع شركات مشابهة في نفس القطاع باستخدام مضاعفات السوق (مثل مضاعف الربحية، مضاعف القيمة الدفترية) .

٩ . تحليل الصفقات السابقة (**Precedent Transactions**) : يحدد قيمة الشركة من خلال تحليل أسعار الاستحواذ على شركات مشابهة في الماضي .

١٠. محاكاة مونت كارلو (Monte Carlo Simulation) :

تُستخدم لتقدير احتمالية النتائج المختلفة في نموذج مالي باستخدام النمذجة الإحصائية والعشوائية .

١١. تحليل النسب المالية (Ratio Analysis) : يتضمن حساب

وتفسير نسب مالية مختلفة لتقييم صحة وأداء الشركة .

١٢. نمذجة التدفقات النقدية : تركز على التنبؤ بالتدفقات النقدية

المستقبلية للشركة .

١٣. نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) : يُحدد العائد المتوقع

للاستثمار بناءً على مخاطره النظامية مقارنة بالسوق .

١٤. تقييم الدخل المتبقي (Residual Income)

(Valuation) : يقيّم الشركة من خلال حساب القيمة الحالية

لدخلها المتبقي .

١٥. نماذج تسعير الخيارات : تُستخدم لتقييم الخيارات المالية مثل

المشتقات .

١٦. تحليل النمذجة باستخدام جداول البيانات (Excel) : حيث تُعد

Excel الأداة التحليلية الأكثر استخداماً لبناء نماذج مالية متكاملة

تحتوي على الإيرادات، المصاريف، وتحليل السيناريوهات المختلفة .

١٧. التحليل من خلال برامج التحليل المالي : مثل Bloomberg ،
.Refinitiv

١٨. التحليل من خلال لغات البرمجة المتخصصة : مثل Python ، R ،
.MATLAB

١٩. وأخيرا: تحليلات الذكاء الاصطناعي : حيث يعد الذكاء الاصطناعي ثورة في كافة المجالات في الوقت المعاصر، ويستخدم في مجالات النمذجة المالية لأغراض التقييم ودعم القرارات أدوات حديثة خاصة تمتاز بالقدرات الفائقة في السرعة والدقة وفاعلية النتائج، كما يستخدم الذكاء الاصطناعي في مجال التقنيات الثمانية عشرة السابقة ليرفع من قدراتها ويعزز كفاءة نتائجها.

المدخل الثاني: السياق النظري للشركات

يتناول هذا المدخل العناصر الأساسية المفاهيمية للشركات . وذلك من خلال ما يلي :

أولاً - تعريف الشركة

الشركة هي كيان قانوني يُشكّل بين شخصين أو أكثر بموجب عقد يتم الاتفاق فيه على تقديم حصة من المال أو العمل أو كليهما، لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو خدماتي، بهدف تحقيق الربح وتقاسمه بين الشركاء .

ثانياً - الأساس القانوني للشركات

تُعتبر الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركاء، وتتمتع بحقوق والتزامات قانونية مثل التعاقد، الملكية، التقاضي، والالتزام بالضرائب . يتم تأسيس الشركات وفقاً لقوانين التجارة واللوائح الخاصة بكل دولة .

ثالثاً - أنواع الشركات

الشركات يمكن تقسيمها إلى أنواع مختلفة حسب المعايير التالية :

١ . من حيث المسؤولية القانونية للشركاء :

– شركات الأشخاص : تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء . كشركة التضامن، وشركة التوصية البسيطة .

- شركات الأموال: تعتمد على رأس المال دون النظر إلى شخصية الشركاء. كالشركة المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- الشركات المختلطة: تجمع بين خصائص شركات الأشخاص وشركات الأموال. كشركة التوصية بالأسهم.
- ٢. من حيث الملكية: الشركات الفردية: يملكها شخص واحد فقط ويتحمل جميع المخاطر والمسؤوليات، والشركات الجماعية: يملكها عدد من الشركاء وتكون المسؤولية موزعة بينهم.
- ٣. من حيث النشاط: شركات تجارية: تعمل في مجال التجارة مثل البيع والشراء، وشركات صناعية: تهتم بالإنتاج الصناعي والتصنيع. وشركات خدمية: تقدم خدمات مثل شركات الاستشارات أو شركات السياحة.
- ٤. من حيث الجنسية: شركات وطنية تُؤسس وفق قوانين الدولة وتعمل داخلها. وشركات أجنبية يتم تأسيسها وفق قوانين دولة أجنبية وتعمل خارجها أو داخل دولة أخرى.
- ٥. أشكال أخرى للشركات: الشركات القابضة: تمتلك شركات أخرى وتتحكم في إدارتها، والشركات متعددة الجنسيات: تعمل في أكثر من دولة ولها فروع في أنحاء العالم.

٦ . الشركات الناشئة: تعتمد على الابتكار وتعمل غالباً في مجالات التكنولوجيا.

رابعا - خصائص الشركات

- ١ . الشخصية الاعتبارية: تعتبر الشركة كياناً قانونياً منفصلاً عن الشركاء.
- ٢ . المسؤولية المحدودة: في بعض الشركات، تكون مسؤولية الشركاء محدودة بمقدار رأس المال المستثمر.
- ٣ . استمرارية الشركة: تستمر الشركة قانونياً حتى لو تغير الشركاء.
- ٤ . القابلية لنقل الملكية: يمكن نقل الأسهم أو الحصص بسهولة في بعض الأنواع مثل الشركات المساهمة.

خامسا - مزايا الشركات

- القدرة على جمع رأس المال: الشركات الكبيرة، مثل الشركات المساهمة، تستطيع جمع رأس مال كبير من خلال بيع الأسهم.
- تقاسم المخاطر: المخاطر المالية موزعة بين الشركاء أو المستثمرين.
- الاستمرارية: استمرارية الشركة لا تتأثر بوفاة أحد الشركاء (في شركات الأموال).

- التخصص: إمكانية توظيف متخصصين في مجالات معينة، مما يعزز الكفاءة.

سادسا - عيوب الشركات

- تعقيد الإجراءات القانونية.
- ارتفاع التكاليف الإدارية.
- صعوبة اتخاذ القرارات في الشركات الجماعية.
- التعرض المستمر للمنافسة في مجال النشاط.

سابعا - طبيعة إجراءات تأسيس الشركات

١. اختيار الشكل القانوني: تحديد نوع الشركة المناسب وفقاً للنشاط وعدد الشركاء.
٢. إعداد العقد التأسيسي: يحدد العقد حقوق والتزامات الشركاء، نسبة رأس المال، آلية توزيع الأرباح، وغيرها.
٣. التسجيل الرسمي: تقديم طلب إلى الجهة الحكومية المختصة (مثل وزارة التجارة أو الاقتصاد).
٤. الحصول على التراخيص اللازمة: بعض الأنشطة تحتاج إلى تراخيص إضافية (مثل شركات الأدوية أو البناء).

- ٥ . فتح حساب مصرفي: لإيداع رأس المال والحفاظ على شفافية العمليات المالية.
- ٦ . الالتزام الضريبي: التسجيل في الهيئات الضريبية ودفع الضرائب المستحقة وفقاً للقوانين.

ثامنا - أهم النصائح لإدارة الشركات بنجاح

- ١ . وضع خطة عمل واضحة: تشمل الأهداف، التكاليف، العائدات المتوقعة، والاستراتيجية التسويقية.
- ٢ . الاهتمام بالموارد البشرية: اختيار فريق عمل مؤهل ومتحمس لتحقيق أهداف الشركة.
- ٣ . الالتزام بالحوكمة: اتباع ممارسات قانونية وإدارية شفافة.
- ٤ . التطوير المستمر: الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لمواكبة تطورات السوق.
- ٥ . إدارة المخاطر: تقييم المخاطر المحتملة ووضع خطط للتعامل معها.

تاسعا - ماهية طبيعة تقييم الشركات

إن تقييم الشركات هو عملية تحليل أدائها المالي والغير مالي لتحديد قيمتها وقدراتها. ويُستخدم هذا التقييم عادة لاتخاذ قرارات إدارية واستثمارية، وتحسين الأداء، وتحديد فرص للنمو، ولعملية تقدير القيمة

السوقية العادلة للشركة لأغراض: (البيع أو الشراء، التمويل، الاندماج والاستحواذ)، أو لعملية تقدير أحد أصول الشركة، أو بغرض إعداد التقارير المالية والإدارية.

وتنبع أهمية تقييم الشركات مما يلي:

- مساعدة المستثمرين وصانعي القرار في اتخاذ القرارات الصحيحة.
- توفير فهم عميق لمراكز القوة والضعف للشركة.
- كما تتمثل الإستراتيجيات الأساسية لتقييم الشركات بصرف النظر عن الأدوات والتقنيات الفنية المتبعة في التحليلات الدقيقة في:
- الطريقة الدفترية (**Book Value Method**): تعتمد على القيمة المحاسبية لأصول الشركة محسوماً منها الالتزامات.
- طريقة السوق (**Market Value Method**): تستند إلى القيمة السوقية للأسهم المتداولة.
- طريقة التدفقات النقدية المحسومة (**Discounted Cash Flow - DCF**): تعتمد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وتخصيمها إلى قيمتها الحالية.
- طريقة التقييم بالمضاعفات (**Multiples Approach**): تستند إلى مقارنة الشركة بمثيلاتها باستخدام مضاعفات مثل الربحية أو الإيرادات.

– طريقة الأصول الصافية (Net Asset Value – NAV) :
تتعتمد على تقييم الأصول الصافية للشركة بقيمتها السوقية .
ويعتمد اختيار الطريقة المناسبة للتقييم على طبيعة الشركة والغرض من
التقييم، إلى جانب توفر البيانات ذات الصلة .
والجدير بالذكر في هذا المجال إيضاح : أن هنالك عوامل مؤثرة على عملية
تقييم الشركات تتمثل في :

١ . العوامل الداخلية :

– أداء الشركة المالي (الإيرادات، الأرباح، التدفقات النقدية) .

– هيكل رأس المال .

– الموارد البشرية والكفاءات .

٢ . العوامل الخارجية :

– الوضع الاقتصادي العام .

– البيئة التنافسية .

– القوانين واللوائح الحكومية .

المدخل الثالث: القرارات الإدارية

يتناول هذا المدخل الوجهة المفاهيمية الأساسية للقرارات الإدارية من حيث المفهوم والمراحل والأنواع – وذلك كما يلي:

أولاً - مفهوم عملية اتخاذ القرار الإداري

إن عملية اتخاذ القرارات عملية يمارسها الأفراد داخل المنظمة أو الوحدة أو المؤسسة أو الكيان في مختلف المستويات الإدارية وتتم عملية اتخاذ القرارات لمعالجة مشاكل قائمة، أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع، أو لتحقيق أهداف مرسومة.

ويعتبر اتخاذ القرارات جوهر العمل الإداري، حيث أنه يمثل أهم الأنشطة الاستراتيجية في العمل الإداري الشامل. ويعرف أحد الكتاب عملية اتخاذ القرار الإداري على أنها، عملية تحديد لأفضل بديل باختياره من بين عدة بدائل مطروحة لتحقيق أهداف محددة. بينما يصفها كاتب آخر بأنها، عملية تفصيلية متعددة الخطوات تتوج باختيار حل معين كخطوة أخيرة. ويرى كاتب. ثالث أن عملية اتخاذ القرار الإداري هي، عبارة عن سلوك أو تصرف واعي ومنطقي يمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة من بين عدد من البدائل والحلول الممكنة المتاحة لحل المشكلة، ويعتبر هذا البديل هو الأكثر كفاءة وفعالية

من بين تلك البدائل المتوافرة لمتخذ القرار . كما يرى كاتب رابع أن عملية اتخاذ القرار الإداري هي ، اختيار لبديل من بين بديلين أو عدة بدائل ويكون أساس القرار في هذه الحالة هو الاختيار ، أي بمعنى أنه في حالة عدم وجود بدائل فلا يوجد قرار .

وبناء عليه يستنتج الآتي :

١ . إن عملية اتخاذ القرار الإداري هي من صميم عمل الإدارة وتمارس في جميع مستوياتها الإدارية ، بهدف إيجاد الحلول لمشاكل قد تعترى التنظيم ، بصرف النظر عن نوعية هذه المشاكل ، أو التصدي لظروف معينة يتكهن بوقوعها مستقبلاً ، أو لتحقيق الأهداف المخططة .

٢ . تعد عملية اتخاذ القرار الإداري جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط الوظائف الإدارية ، حيث أنها عملية اختيار لاستراتيجية أو لإجراء معين .

٣ . تنطوي عملية اتخاذ القرار على التفضيل للأنسب من بين البدائل المتوافرة لمتخذ القرار في حالة وجود مشكلة أو شيء يستدعي اتخاذ القرار .

٤ . عملية اتخاذ القرار عملية منظمة ورشيدة وبعيدة كل البعد عن العواطف والعشوائية ، حيث أنها تبني على الدراسة والتفكير المنطقي والموضوعي وصولاً إلى القرار المرضي أو المناسب .

٥. أخيراً يمكن وضع مفهوم شامل لعملية اتخاذ القرار الإداري على أنها: عملية إدارية تمارس في مختلف المستويات الإدارية بمنشأة الأعمال، وتنطوي على اختيار يقوم على أسس موضوعية ومنطقية لبدل واحد من بين بديلين، أو مجموعة من البدائل المتاحة لمتخذ القرار. وعلى ذلك يكون القرار هو الأمر النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار فيما عليه فعله أو تركه، للوصول إلى نتيجة محددة بشكل نهائي.

ثانياً - المراحل المنهجية لصناعة القرار الإداري

لما كانت القرارات تعالج أحياناً مشكلة أو تتخذ بغرض البت القطعي في أمور معينة، فإنه ينبغي أن يراعى عند صناعة القرار المراحل المنهجية (العلمية) لمعالجة المشكلة، أو الموضوع المعين المراد اتخاذ القرار بشأنه. وتعتمد هذه المراحل المنهجية على خطوات متسلسلة، تهدف إلى تحقيق الأهداف الموضوعية عن طريق دراسة البدائل الممكنة، وفي عمليات التصميم والاختيار بين هذه البدائل طبقاً للنتائج المتوقعة. وعموماً رغم تعدد الآراء في تحديد عدد مراحل عملية اتخاذ القرار، إلا أنه من وجهة النظر الخاصة يمكن تقسيمها وتحليلها من وجهة واقعية إلى خمسة مراحل أساسية، قد تضم كل مرحلة منها عدة خطوات فرعية في داخلها وذلك على النحو التالي:

١. التعرف على المشكلة وتحديد الأهداف: وفي هذه المرحلة يجب أن يتم التعرف على جميع جوانب الموضوع الذي يراد اتخاذ القرار بشأنه، أي تحديد المشكلة التي يراد لها الحل بدقة. كما أن مجرد تحديد المشكلة وتعريفها لا يكون كافياً أحياناً لحلها، بل يجب أن تكون هناك رغبة أكيدة لدى متخذ القرار في حلها وترشيد القرار المراد اتخاذه بشأنها. أما تحديد الأهداف فنجد أن المشكلة ذات نفسها تحدد الأهداف التي يسعى لاتخاذ القرار من أجلها.
٢. جمع البيانات الصحيحة عن المشكلة (أو المواقف): في هذه المرحلة، يجب أن يتم جمع بيانات كافية عن المشكلة أو الموضوع المراد اتخاذ القرار بشأنه، سواء تم جمعها من البيئة الخارجية، أو من داخل المنشأة. ويجب أن تتميز البيانات المجمعة بكفاءتها ومناسبتها للقرار المراد اتخاذه، ويتطلب ذلك تجهيز البيانات وتصنيفها بالطرق التي تيسر فهمها، وتجعل منها معلومات صالحة للاستخدام وذات فائدة للغرض الذي أعدت من أجله، مع مراعاة القيمة الزمنية لها في خدمة القرار.
٣. تحديد البدائل المتاحة وتقييمها: ترتبط هذه المرحلة إرتباط مباشر بالمرحلة السابقة (جمع البيانات). حيث يجب أن يتم تحديد البدائل المتاحة وفقاً للبيانات والمعلومات المتاحة في المرحلة السابقة. كما أنه من الأفضل حصر البدائل في عدد محدود منها عن طريق تصنيفها

واستبعاد البدائل غير المناسبة، حتى يتسنى إيجاد حل مناسب للمشكلة. ويجب دائماً مراعاة أن هذه البدائل يجب أن تكون لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة.

٤. اختيار أنسب البدائل: أما في هذه المرحلة فإنه بالرغم من أن للخبرة الإدارية آثارها الإيجابية أحياناً في مثل هذه الحالة، إلا أنه من المفضل دوماً أن يتم الاختيار بصورة واعية ومنطقية مستندة إلى الدراسة، وذلك من خلال مراعاة الآتي:

- الموازنة بين المنافع المتوقعة والمخاطر المترتبة على ذلك في اختيار أنسب بديل ممكن.
- اختيار البديل الأكثر كفاءة من ناحية استغلال الموارد، والسرعة المطلوبة، والوقت المناسب
- واقعية البديل نفسه ومدى إمكانية تنفيذه في حدود الموارد المتاحة للمنشأة.
- اختيار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من ردود الأفعال السلبية المختلفة.

٥. تطبيق القرار ومتابعة تطبيقه: أخيراً، فإنه بعد اختيار البديل المناسب لحل المشكلة المطروحة، يجب أن يكون لهذا البديل فاعليته في التنفيذ حتى يحقق الهدف المنشود. ويتطلب ذلك تهيئة المناخ

الملائم لتطبيقه، واختيار التوقيت المناسب لتطبيقه. كما يجب متابعة تطبيق هذا القرار للتأكد من سلامة التطبيق وفعالية القرار، وذلك من خلال عملية المقارنة المستمرة بين الأداء الفعلي والأنماط المستهدفة من القرار.

ثالثاً - أنواع القرارات الإدارية

تتعدد أنواع القرارات الإدارية التي يتم اتخاذها في منشآت الأعمال، وهناك أكثر من وجهة نظر تتناول عدة جهات لتصنيفها. ويمكن تناول هذه الجهات المختلفة وتصنيفاتها على النحو التالي:

* الوجهة الأولى: وفقاً لهذه الواجهة تم تناول نوعين في تصنيف القرارات على النحو التالي:

النوع الأول: الناحية القانونية: وتقسم القرارات وفقاً لهذا النوع إلى أربعة أقسام هي:

(أ) مدى القرار وعموميته ويتضمن ما يلي:

- القرار التنظيمي المتعلق بالقواعد العامة الموضوعية والملزمة التي تطبق على عدد غير محدود من الناس مثل: إصدار اللوائح التنظيمية، وتحديد السلطات، والسياسات الواجب إتباعها من قبل الإدارات.

- القرار الفردي المتعلق بمخاطبة فرد محدود، كقرار التعيين، أو الترقية، أو الفصل.
- (ب) حسب تكوين القرار إلى :
 - قرارات بسيطة لها كيان مستقل وأثر قانوني سريع (تعيين موظف أو مكافأته).
 - قرارات مركبة تدخل في تركيبها نواحي قانونية متعددة وتتم على مراحل (كإجراء مناقصة أو مزاد).
 - (ج) حسب أثر القرار على الأفراد إلى :
 - قرارات ملزمة وطاعتها واجبة (الأوامر الإدارية).
 - قرارات لا تحتمل صفة الإلزام مثل : النشرات والتعليمات التي توضح إجراءات العمل.
 - (د) حسب قابلية القرار للإلغاء أو التعويض إلى :
 - قرارات قابلة للإلغاء أو التعويض، كقرارات الفصل أو العقوبة.
 - قرارات غير قابلة للإلغاء، كالأعمال التنظيمية التي يصدرها مجلس الإدارة.

النوع الثاني : طبيعة القرار : تقسم القرارات وفقاً لهذا النوع إلى ثلاثة

أقسام هي :

(١) القرارات الأساسية والروتينية :

- القرارات الأساسية هي التي تتطلب إجراءات كثيرة قبل اتخاذها لمعالجة المشكلات التي لا تتكرر بإستمرار وهي تمثل قرارات إستراتيجية، كاختيار موقع المشروع، أو طريقة الإنتاج.
 - أما القرارات الروتينية فهي القرارات المتكررة باستمرار، وتتخذ لمعالجة الأعمال المتكررة باستمرار، ولا تحتاج إلى دراسة وتحليل وجهد ذهني لاتخاذها. وتتخذ هذه القرارات غالباً لمعالجة الرقابة على جودة المنتجات، وفرض مكافآت للعاملين، وغيرها من الأسباب الأخرى التي تستدعي إتخاذ هذا النوع من القرارات.
- (ب) القرارات التنظيمية والفردية :

- القرارات التنظيمية هي التي تتعلق مباشرة بعمل المنظمة ونشاطها وتتخذ من قبل المدير، من خلال السلطة الرسمية التي يتمتع بها وليس صفته الشخصية.
 - أما القرارات الفردية فهي التي ليس لها صفة رسمية وترتبط بالشخص الذي يتخذها (كالأستقالة) . وهذا النوع من القرارات لا يفوض إلى الوحدات الإدارية الأدنى أو المرؤوسين، كما ليس لها تأثير كبير على المنظمة إنما يبقى أثرها محدوداً.
- (ج) القرارات المبرمجة وغير المبرمجة (المخططة وغير المخططة) :

● القرارات المبرمجة هي القرارات المخططة مسبقاً وتتناول مشكلة متكررة أو روتينية، أي تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة وتعالج مشاكل متكررة. ومن أهم الأمثلة على القرارات المخططة مسبقاً: إعادة طلب شراء نوع معين من المواد الخام، أو قرارات التعيين والتوظيف والإجازات، وغيرها حيث يتم توضيح الإجراءات الخاصة بكل حالة من الحالات المذكورة مسبقاً، وذلك من واقع اللوائح المعمول بها في مجال المشتريات، أو شعور العاملين أو غيرها. وهذا النوع من القرارات عادة ما يتخذ في المستويات الدنيا (التنفيذية)، ويفضل عدم تركزها في المستويات الإدارية العليا لضمان السرعة في العمل.

● أما القرارات غير المبرمجة فهي القرارات التي تتميز بأنها ذات طبيعة هامة ومعقدة، وتعالج حالات جديدة ذات آثار بعيدة على المنظومة. أي أنها تتعامل مع المواقف غير المحددة أو غير المألوفة ومن أمثلتها: قرارات التحول في سياسات الإنتاج من الإنتاج المستمر إلى الإنتاج حسب الطلب، أو القرارات الاستراتيجية البحتة كابتكار نوع جديد من السلع، أو قرارات التوسع والاندماج وغيرها. ومعظم هذه القرارات تتخذ في

المستويات الإدارية العليا، ويتطلب اتخاذها جهداً فكرياً ووقتاً كافياً لجمع البيانات وتجهيزها، والسرعة في اتخاذها على العكس من القرارات المبرمجة التي لا تحتاج إلى ذلك.

* الوجهة الثانية: وفقاً لهذه الواجهة تم تناول ثلاثة أنواع في تصنيف القرارات على النحو التالي:

● **النوع الأول**: البعد الزمني لإنتاج آثار القرارات: وفقاً لهذا النوع

تقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

– قرارات قصيرة الأجل: وهي القرارات التي من المفترض أن يؤدي ثمارها خلال فترة زمنية وجيزة لتحقيق دورة عمليات متكاملة الأركان والجوانب والظروف، وغالباً تنتج آثارها خلال سنة.

– قرارات متوسطة الأجل: وهي القرارات التي تمتد آثارها لما يزيد عن فترة عمليات متكاملة ولما لا يصل إلى نقطة تحقيق الأهداف النهائية. وهي القرارات التي تنتج آثارها خلال فترة تتراوح ما بين العامين إلى ثلاثة أعوام.

– قرارات طويلة الأجل: وهي تلك القرارات التي يتوقع أن تؤدي معظم آثارها خلال فترة زمنية طويلة تكفي لتحقيق الأهداف النهائية. وغالباً ما تتعلق بعملية التخصيص وإعادة

التخصيص للموارد على فرص استخدام بديله متوافرة. كما أن آثارها غالباً ما تنتج خلال فترة تزيد عن الخمس سنوات.

● النوع الثاني: المدى التنظيمي للقرار: وفقاً لهذا النوع تقسم إلى نوعين هما:

– قرارات استراتيجية: وهي التي تتعلق بكيان المنظومة ومستقبلها ككل وتؤثر تأثيراً طويلاً الأجل. ولا يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات بصورة روتينية، أي تتخذ استجابة لمشاكل أو أحداث لم تقابلها المنظومة من قبل. وتتعامل هذه القرارات عموماً مع متغيرات عديدة معظمها يتصف بالتغير والتعقد، لذا فهي مرتفعة الخطورة وتلازمها حالة عدم التأكد. ويتم اتخاذها عادة في المستويات العليا من التنظيم، ومن أهم أمثلتها: قرارات تنويع منتجات المنظمة، قرارات تحديد الأسواق التي سيتم التعامل معها، وغيرها.

– قرارات تشغيلية: وهي التي تتعلق بالأعمال اليومية للمنظومة، أي أنها تتناول جوانب جزئية ومحدودة نسبياً. ويتم اتخاذها بصورة كبيرة في المستويات الوسطى والدنيا من التنظيم، ومن ثم فإن تأثير تلك القرارات على المنظومة يكون تأثيراً جزئياً.

وتعد القرارات التشغيلية عموماً قرارات مبرمجة ومن أمثلتها: قرار منح حسم لأحد عملاء المنظومة، قرار تعيين عامل ذو خبرة يُعين على سير العمل، أو قرارات جدولة الإنتاج، وغيرها.

● النوع الثالث: مدى مركزية سلطة اتخاذ القرار: وفقاً لهذا النوع

تقسم إلى نوعين هما:

– قرارات مركزية: وهي القرارات التي يتم اتخاذها في مستوى الإدارة العليا فقط. وتفضل المركزية في صنع القرار إذا كانت هناك حاجة للتنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المنظومة عند تحديد المشكلة، أو في تجميع البيانات وتجهيز المعلومات المطلوبة، أو في مرحلة تطبيق القرار. كما يتم اللجوء إلى مركزية القرار أيضاً في الحالات التي تكون فيها تكلفة الأخطاء الناتجة عن القرار كبيرة وتغطي المنظومة ككل. ويعود السبب في مركزية القرار في الإدارة العليا إلى انخفاض قدرات ومهارات الإدارة في المستويات الوسطى والدنيا من التنظيم.

– قرارات لا مركزية: وهي القرارات التي تتخذ في مستويات الإدارة الوسطى والدنيا بتفويض من الإدارة العليا. ويقتصر

أثرها على الوحدة التنظيمية التي يتخذ فيها القرار فقط، ولا يمتد أثرها ليشمل المنظومة ككل. وتميل المنظمات إلى اللامركزية في القرار إذا كانت تكلفة الأخطاء الناجمة عن القرار أقل من تكلفة تصعيد القرار إلى المستويات العليا. وعموماً تتجه المنظمات إلى اللامركزية في صنع القرار في حالة التباعد الجغرافي بين الإدارة العليا والوحدات التنظيمية الأخرى، وكذلك في حالة محدودية أثر القرار.

* الوجهة الثالثة: وفقاً لهذه الواجهة تم تناول ثلاثة أنواع في تضيق القرارات على النحو التالي:

● **النوع الأول**: وفقاً للمستويات الإدارية: تقسم إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

– قرارات تتخذ في مستويات الإدارة العليا: وهي تمثل القرارات الاستراتيجية التي تتأثر ببيئة المنشأة الخارجية وعلاقتها المتبادلة ومدى التفاعل معها، كما تؤثر هذه القرارات في تح طبيعة هامة ومعقدة وذات أجل طويل، وتعالج حالات جديدة ذات آثار بعيدة على المنشأة.

– قرارات تتخذ في مستويات الإدارة الوسطي: وهي قرارات تكتيكية تختص بالأنشطة قصيرة الأجل وتخصيص الموارد للوصول للأغراض.

– قرارات تتخذ في مستويات الإدارة الدنيا: وهي قرارات تنفيذية (أو تشغيلية) ذات طبيعة فنية تهتم بالتأكد من أن المهام المخططة قد طبقت بكفاءة.

● النوع الثاني: وفقاً لطبيعة العمل الإداري عامة: تقسم إلى

نوعين هما:

– قرارات تخطيطية: وهي القرارات التي تتعلق بتحديد الأهداف، والسياسات، والبرامج المستقبلية للمنشأة.

– قرارات رقابية: وهي التي تهتم بتحسين الأداء من خلال تحديد الانحرافات ومعرفة مسبباتها، وإجراء التصحيحات الملائمة بتحسين أداء الانحرافات السالبة وتدعيم الانحرافات الموجبة ومحاولة الاحتفاظ بها لأطول فترة ممكنة.

● النوع الثالث: وفقاً لهذا النوع تصنف القرارات على أساس

ارتباطها المباشر بالمعلومات المحاسبية ومن ثم الاستخدامات الإدارية إلى الآتي:

- قرارات الاستثمار (الاستثمار في الأصول طويلة الأجل) .
- قرارات استبدال الأصول القديمة بأصول جديدة .
- قرارات تسعير المنتجات والخدمات .
- قرارات التشكيل البيعي للوصول إلى أعلى رقم ممكن للربح .
- قرارات تصنيع الأجزاء المستخدمة في الإنتاج أو شراؤها .
- قرارات تقويم الخطط .
- قرارات تتعلق بالإنتاج عموماً وحجمه وأسلوبه ونوعه .
- قرارات تتعلق بالتسويق (تصريف المنتجات) .
- قرارات تتعلق بالتمويل (تأمين الأموال المطلوبة للمنشأة واستثمارها) .

يتضح من العرض السابق لوجهات النظر المختلفة ومداخلها، وجود تداخل وتكرار بينها. فعلى سبيل المثال، القرارات الأساسية والروتينية هي نفسها القرارات المبرمجة وغير المبرمجة، وكذلك القرارات الاستراتيجية والتشغيلية هي قرارات الإدارة العليا والدنيا. كما أن القرارات الاستراتيجية ذات أجل طويل وتعد في نفس الوقت قرارات يصعب برمجةها عادة، وهي أيضاً قرارات تخطيطية. كما تعد القرارات التشغيلية قرارات قابلة للبرمجة، وإلى غير ذلك من التداخل والتكرار في المضمون الذي احتوته وجهات النظر السابقة ومداخلها. والجدير بالذكر هنا، أنه تم

تناول هذه الوجيهات عامة بعد تجنب تكرار ورودها وانتقاء الوجيهة الجديدة فقط .

أخيراً إن القرارات الإدارية المتخذة عموماً في منشأة ما، تحكمها طبيعة نشاط المنشأة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لذا عادة ما تختلف القرارات الإدارية المتخذة من منشأة لأخرى .

المدخل الرابع: القرارات الإستثمارية

يتناول هذا المدخل الوجهة المفاهيمية الأساسية للقرارات الإستثمارية من خلال العناصر التالية:

أولاً - مفهوم القرارات الاستثمارية

هي القرارات المتعلقة بكيفية تخصيص الموارد المالية للاستثمارات المختلفة بهدف تحقيق عائد مرضٍ وتقليل المخاطر، وتُعد جزءاً أساسياً من الإدارة المالية للشركات والأفراد. كما تهدف القرارات الإستثمارية دوماً إلى تحقيق أقصى استفادة من رأس المال المتاح مع مراعاة التوازن بين العائد والمخاطرة.

ثانياً - أهمية القرارات الاستثمارية

تتمثل في ما يلي:

- التأثير المباشر على الأداء المالي للشركة أو المستثمر.
- دعم تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- تحسين تخصيص الموارد المالية المتاحة لتحقيق أعلى عائد ممكن.

ثالثا - مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية تشمل مجموعة من الخطوات الأساسية التي تهدف إلى تحقيق اختصار استثماري مناسب يعتمد على دراسة وتحليل دقيقين. وهذه المراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

أ. تحديد الأهداف الاستثمارية: الخطوة الأولى هي فهم وتحديد الأهداف المالية التي يرغب المستثمر في تحقيقها. تشمل هذه الأهداف: زيادة الثروة، تأمين دخل مستقبلي، تحقيق الاستقلال المالي، أو تمويل مشاريع معينة. وتختلف الأهداف حسب طبيعة المستثمر (فرد، شركة، مؤسسة) ومدى استعدادة لتحمل المخاطر.

ب. تحديد الفرص الاستثمارية: يتم استعراض الخيارات الاستثمارية المتاحة مثل الأسهم، السندات، العقارات، المشاريع الجديدة، أو أدوات الاستثمار البديلة، وفي ضوء ذلك يتم دراسة السوق وتحليل الاتجاهات الاقتصادية لتحديد الفرص الواعدة التي تتماشى مع الأهداف المحددة.

ج. جمع المعلومات وتحليلها: يتم جمع معلومات شاملة حول كل فرصة استثمارية، مثل الأداء التاريخي، التوقعات المستقبلية، المخاطر، والعوائد. والأدوات المستخدمة تشمل التحليل المالي، دراسة الجدوى الاقتصادية،

وتحليل السوق . ويتم عادة في هذا المجال الاعتماد على البيانات النوعية (مثل سمعة الشركة أو القطاع) والكمية (مثل الأرباح والإيرادات) .

د . تقييم المخاطر والعوائد : تحليل المخاطر المرتبطة بكل استثمار (مثل مخاطر السوق، المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية)، ومن ثم تقييم العوائد المتوقعة ومدى توازنها مع المخاطر. وفي هذا المجال يمكن استخدام أدوات مثل القيمة الحالية الصافية (NPV)، معدل العائد الداخلي (IRR)، ونسب الربحية .

ه . اتخاذ القرار : بناءً على التحليل السابق، يتم اختيار الخيار الاستثماري الأنسب . ويعتمد القرار على عدة عوامل مثل : مدى تحمل المخاطر، الأفق الزمني للاستثمار، ومدى توافر الموارد المالية .

و . تنفيذ القرار : بمجرد اختيار الاستثمار المناسب، يتم اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه . وقد يشمل ذلك شراء الأسهم، توقيع عقود، إنشاء مشروع جديد، أو تحويل الأموال .

ز . المتابعة والمراجعة : متابعة الاستثمار بشكل دوري لتقييم أدائه ومقارنته مع التوقعات والأهداف، وإجراء تعديلات إذا لزم الأمر مثل : بيع الأصول غير المرهبة أو إعادة تخصيص الموارد، كما يتم أخذ التغيرات الاقتصادية أو السوقية بعين الاعتبار .

ح. التعلم من التجربة: يتم تحليل نتائج الاستثمار بعد فترة زمنية للتعرف على النجاحات والإخفاقات، وذلك بغرض تحسين عملية اتخاذ القرار في المستقبل بناءً على الخبرات المكتسبة.

ط. ملاحظات إضافية:

- التخطيط المالي الشخصي: يساعد في تحديد المقدار المناسب للاستثمار بناءً على الوضع المالي العام.
- استشارة الخبراء: طلب المشورة من مستشارين ماليين أو متخصصين في إدارة الاستثمارات لتعزيز جودة القرار.
- إدارة التنويع: لتقليل المخاطر، ينصح بتوزيع الاستثمارات على قطاعات وأصول متنوعة. باتباع هذه المراحل بدقة، يمكن تحسين فرص النجاح وتحقيق الأهداف المالية المرجوة.

رابعاً - أنواع القرارات الاستثمارية

أ. حسب مدة الاستثمار: تقسم إلى:

- ١- الاستثمارات قصيرة الأجل: تستهدف تحقيق عوائد مالية خلال فترة زمنية قصيرة (أقل من سنة). وأمثلتها:
 - الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل (مثل أذون الخزانة).
 - إدارة رأس المال العامل (مثل المخزون والحسابات المدينة).

وذلك بهدف الحفاظ على السيولة مع تحقيق عوائد سريعة.

٢- الاستثمارات طويلة الأجل: تُركز على تحقيق عوائد مستقبلية على مدى سنوات طويلة. وأمثلتها:

– الاستثمار في الأصول الثابتة مثل العقارات والمعدات.

– التوسعات أو عمليات الاندماج والاستحواذ.

وذلك بهدف تعزيز النمو وزيادة القيمة المستقبلية للشركة أو المحفظة الاستثمارية.

ب. حسب الهدف من الاستثمار: تقسم إلى:

١- الاستثمارات الموجهة لتحقيق العوائد: تركز على تعظيم الربحية المالية. وأمثلتها:

– شراء الأسهم أو السندات بهدف تحقيق أرباح أو توزيعات أرباح.

– الاستثمار في عقارات للإيجار أو البيع.

٢- الاستثمارات الاستراتيجية: تهدف إلى دعم الأهداف الاستراتيجية للشركة أو المستثمر. وأمثلتها:

– شراء شركات منافسة لتحقيق ميزة تنافسية.

– الاستثمار في البحث والتطوير لدعم الابتكار والنمو طويل الأجل.

٣- الاستثمارات الاجتماعية أو البيئية: تهدف إلى تحقيق أثر إيجابي على المجتمع أو البيئة بالإضافة إلى تحقيق عائد مالي معقول. وأمثلتها:

– الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

– تمويل مبادرات تنموية مستدامة.

ج. حسب طبيعة الأصل : تقسم إلى :

١- الاستثمارات في الأصول الحقيقية (Real Assets) : تتعلق

بالأصول الملموسة ذات القيمة المادية. وأمثلتها :

– العقارات.

– المصانع والآلات.

– الموارد الطبيعية.

وتتميز بأنها أقل تأثراً بتقلبات السوق المالية.

٢- الاستثمارات في الأصول المالية (Financial Assets) :

وتشمل الأوراق المالية والأدوات المالية. وأمثلتها :

– الأسهم.

– السندات.

– صناديق الاستثمار.

وتتميز بسيولتها وسهولة تداولها.

٣- الاستثمارات في الأصول غير الملموسة (Intangible

Assets) : تتعلق بالأصول غير المادية التي تحمل قيمة. وأمثلتها :

- حقوق الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية).
- البرمجيات .
- السمعة والعلامة التجارية للشركة .

خامسا - معايير اتخاذ القرارات الاستثمارية

يمكن تلخيص المعايير الأساسية للقرارات الإستثمارية في ما يلي :

- العائد المتوقع (**Expected Return**) : الربحية المتوقعة للاستثمار. وتُستخدم لتقييم جدوى الاستثمار بالمقارنة مع البدائل المتاحة .
- المخاطر (**Risk**) : درجة عدم اليقين حول النتائج المستقبلية للاستثمار. وتُقاس باستخدام أدوات مثل : الانحراف المعياري وتحليل الحساسية .
- القيمة الزمنية للنقود (**Time Value of Money**) : الأموال الحالية أكثر قيمة من الأموال المستقبلية بسبب قدرتها على تحقيق أرباح. وتُستخدم أدوات مثل : صافي القيمة الحالية (**NPV**) ومعدل العائد الداخلي (**IRR**) لتقييم المشاريع .

- السيولة (Liquidity): قدرة الاستثمار على التحول إلى نقد بسهولة لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل.
 - مدة الاسترداد (Payback Period): الزمن المطلوب لاسترداد تكلفة الاستثمار الأولية. يُستخدم لتقييم سرعة تحقيق العوائد خاصة في المشاريع ذات التكاليف العالية.
- سادسا - العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية: تشمل ما يلي:**

- ١- العوامل الداخلية:
 - الموارد المالية المتاحة.
 - الخبرة الإدارية والكفاءات البشرية.
 - الهيكل المالي للشركة.
- ٢- العوامل الخارجية:
 - الوضع الاقتصادي العام (التضخم، النمو الاقتصادي).
 - القوانين واللوائح الحكومية.
 - المنافسة في السوق.
 - التطورات التكنولوجية.

سابعا - أدوات وأساليب اتخاذ القرارات الاستثمارية

تشمل مايلي:

- ١- التحليل المالي : دراسة القوائم المالية ونسب الربحية والسيولة لتقييم الأداء المالي .
- ٢- التحليل الاقتصادي : تقييم الظروف الاقتصادية المحيطة مثل : معدلات التضخم وأسعار الصرف .
- ٣- النماذج الكمية : أدوات مثل :
 - التدفقات النقدية المحسومة (DCF) .
 - تحليل الحساسية .
 - القيمة المعرضة للخطر (VaR) .
- ٤- التحليل النوعي : دراسة العوامل غير المالية مثل سمعة الشركة وأثرها البيئي والاجتماعي .

ثامنا - النظريات والنماذج المالية المرتبطة بالقرارات الاستثمارية

تتمثل النظريات والنماذج في العادة في ما يلي :

- ١- نظرية المحفظة الحديثة (Modern Portfolio Theory) : تهدف إلى تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة من خلال التنويع .
- ٢- نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) : يُستخدم لتحديد العائد المطلوب للاستثمار بناءً على مخاطره مقارنة بالسوق .

٣- نظرية الخيارات الحقيقية (Real Options Theory) : توفر للمستثمرين مرونة في تعديل قراراتهم بناءً على تغير الظروف المستقبلية.

الفصل الثاني: الإطار التحليلي للدراسة

الإطار التحليلي في أي دراسة يمثل الجزء الذي يعنى بتحليل البيانات والمفاهيم ضمن السياق النظري والتطبيقي للموضوع قيد الدراسة. وفي هذه الدراسة: " دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية في تقييم الشركات وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والاستثمارية"، يهدف الإطار التحليلي إلى استكشاف العلاقة بين النمذجة المالية وأنواعها وتقنياتها المختلفة من جهة، وتسخيرها لإستجلاء دورها الإستراتيجي من جهة ثانية في تقييم الشركات، وتعزيز فاعلية إتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية، وذلك من خلال تقديم رؤية مفاهيمية لأليات التطبيق العملي المدعومة بالبيانات والخطوات واجبت الإلتباع في حقل مجال الدراسة المستهدف.

ولأغراض فهم طبيعة الإطار التحليلي للدراسة وتحقيق النفع من وراء أغراضه المستهدفة سيتم تناوله من خلال المداخل التالية.

المرحل الأول: دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية في تقييم الشركات

أولاً - ما هية طبيعة الشركات التي تستخدم النمذجة المالية

تُستخدم النمذجة المالية من قبل مجموعة واسعة من الشركات عبر مختلف الصناعات، بما في ذلك الخدمات المالية، التكنولوجيا، التصنيع، التجزئة، الرعاية الصحية، والعقارات. حيث توظف الشركات من جميع الأحجام، من الشركات الناشئة إلى الشركات الكبرى، تقنيات النمذجة المالية لتوقع الإيرادات، وتحليل التكاليف، وتقييم الاستثمارات، والتخطيط للنمو، والحصول على التمويل، وتقييم المخاطر، وتحسين استراتيجيات التشغيل وتعزيز اتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية.

ثانياً - أنواع وأساليب وخطوات تقييم الشركات

تتمثل أنواع تقييم الشركات في ما يلي:

١. تقييم مالي: لتقييم الأداء المالي للشركة.
٢. تقييم غير مالي: لتقييم الأداء الغير مالي للشركة.
٣. تقييم استراتيجي: لتقييم الاستراتيجية والخطط للشركة.
٤. تقييم تشغيلي: لتقييم الأداء التشغيلي للشركة.
٥. تقييم بيئي: لتقييم التأثير البيئي للشركة.

أما أساليب تقييم الشركات فهي كما يلي :

- ١- التقييم باستخدام الأصول :
 - تقدير قيمة الأصول الثابتة والمتداولة .
 - طريقة إعادة التقييم باستخدام القيم السوقية .
 - ٢- التقييم القائم على الدخل :
 - طريقة التدفقات النقدية المحسومة .
 - طريقة حسم الأرباح المستقبلية .
 - ٣- التقييم النسبي : مقارنة الشركة بشركات مشابهة باستخدام مؤشرات مالية .
 - ٤- التقييم الحديث : استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات السوق والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .
- أما خطوات تقييم الشركات فهي كما يلي :
- ١ . جمع البيانات : جمع البيانات المالية والغير مالية عن الشركة .
 - ٢ . تحليل البيانات : تحليل البيانات لتحديد الأنماط والاتجاهات .
 - ٣ . تقييم الأداء : تقييم الأداء المالي والغير مالي للشركة .
 - ٤ . تحديد القوة والضعف : تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة .
 - ٥ . تحديد الفرص والمخاطر : تحديد فرص النمو والمخاطر المحتملة .

- ٦ . تقييم القيمة: تقييم قيمة الشركة باستخدام نماذج تقييم مثل DCF أو المعدل الحالي للربحية .
- ٧ . توصيات: تقديم توصيات لتحسين الأداء والنمو .

ثالثا - أدوات تقييم الشركات

تتمثل في مايلي:

- ١ . ميزانية العمليات: لتحليل الإيرادات والمصاريف التشغيلية .
- ٢ . ميزانية التدفقات النقدية: لتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة .
- ٣ . ميزانية المركز المالي: لتحليل الأصول والالتزامات والحقوق الملكية .
- ٤ . نسبة الربحية: لقياس الربحية بالنسبة للإيرادات .
- ٥ . نسبة العائد على الاستثمار (ROI): لقياس العائد على الاستثمار .
- ٦ . قيمة الحاضر للتدفقات النقدية المستقبلية (DCF): تقدير قيمة التدفقات النقدية المستقبلية .
- ٧ . معدل العائد على الربحية: لقياس العائد على الربحية .
- ٨ . معدل النمو: لقياس معدل النمو في الإيرادات والربحية .

رابعا - أدوات تحليل بيانات الشركات

تتمثل في ما يلي:

١. نماذج تقييم: نماذج تقييم مثل: ROI و DCF.
٢. مؤشرات الأداء: مؤشرات الأداء مثل: الربحية والسيولة.
٣. تحليل السيناريوهات: تحليل سيناريوهات مختلفة.
٤. تحليل الحساسية: تحليل الحساسية للبيانات.
٥. نظم المعلومات الإدارية: نظم المعلومات الإدارية لتحليل البيانات.

خامسا - طبيعة مطلوبات ما قبل التقييم للشركات

تتمثل في ما يلي:

١. تحديد الغرض من التقييم (اتخاذ قرارات استثمارية، تحسين الأداء، تحديد فرص للنمو).
٢. جمع البيانات المالية وغير مالية.
٣. تحديد المعايير والمتغيرات للتقويم.

سادسا - معايير تقييم للشركات

تتمثل في الآتي:

١. الأداء المالي: الإيرادات، الربحية، التدفقات النقدية، الديون، السيولة.
٢. النمو والتنمية: معدل النمو، فرص الاستثمار، التوسع في الأسواق الجديدة.
٣. القيادة والادارة: الخبرة، الكفاءة، الرؤية الاستراتيجية.

- ٤ . الصناعة والأسواق : الحصة السوقية، التنافس، التغيرات في الصناعة .
- ٥ . الاستراتيجية والتخطيط : الرؤية، الأهداف ، الخطة الاستراتيجية .
- ٦ . الموارد البشرية : الكفاءة، التدريب، الروح المعنوية .
- ٧ . التكنولوجيا والابتكار : الاستخدام الفعال للتكنولوجيا، الابتكار، البحث والتطوير .
- ٨ . السمعة والثقة : السمعة، الثقة، العلاقات مع العملاء والموردين .
- ٩ . البيئة والاجتماعية : التأثير البيئي، المسؤولية الاجتماعية، الحوكمة .
- ١٠ . المخاطر والفرص : المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، فرص النمو .

سابعا - المعايير المالية وغير المالية المستخدمة في عملية تقييم الشركات

تشمل ما يلي :

١- المعايير المالية :

- الإيرادات : تحليل الإيرادات والنمو .
- الربحية : تحليل الربحية والهامش الربحي .
- التدفقات النقدية : تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة .
- الديون : تحليل الديون والالتزامات المالية .
- السيولة : تحليل السيولة والقدرة على تسديد الالتزامات .

٢- المعايير غير المالية:

- القيادة والادارة: تحليل الخبرة والكفاءة.
- الصناعة والأسواق: تحليل الحصة السوقية والتنافس.
- الاستراتيجية والتخطيط: تحليل الرؤية والأهداف.
- الموارد البشرية: تحليل الكفاءة والروح المعنوية.
- التكنولوجيا والابتكار: تحليل الاستخدام الفعال للتكنولوجيا.

ثامنا - طبيعة المعلومات التي يجب تضمينها في النموذج المالي لتقييم الشركات ومكوناته وهيكلته الأساسية

يجب أن يتضمن النموذج المالي الشامل: بيانات مالية تاريخية مثل قوائم الدخل والميزانيات العمومية، توقعات الإيرادات، افتراضات التكاليف، النفقات الرأسمالية، تفاصيل الديون والأسهم، توقعات التدفقات النقدية، النسب المالية الرئيسية، تحليل الحساسية، تقنيات التقييم، تخطيط السيناريوهات، بالإضافة إلى الافتراضات وعوامل المخاطرة الموثقة. أما المكونات الأساسية للنموذج المالي الفاعل لأغراض تقييم الشركات تركز على: التنبؤ بالتدفقات النقدية الحرة من خلال بيانات دقيقة للدخل، والميزانية العمومية، وبيانات التدفقات النقدية على مر الزمن من خلال التقاط جوهر الأنشطة التجارية السابقة مع مراعاة التحولات

المستقبلية المحتملة في ديناميكيات السوق أو تحسينات الكفاءة التشغيلية، حتى يتمكن المحللون من استخلاص استنتاجات دقيقة حول تقييم النماذج.

كما تشمل طبيعة مكونات النموذج المالي كيفية هيكله النموذج المالي حيث: تبدأ هيكله النموذج المالي بتنظيمه بشكل منطقي لتمثيل الجوانب المالية للأعمال أو المشروع بدقة. ويجب أن يشمل في هيكلته أقساماً لقوائم الدخل والميزانيات العمومية وقوائم التدفقات النقدية. ويتم ربط متغيرات الإدخال مثل المحركات الإيرادية والتكاليف بهذه الأقسام باستخدام صيغ واضحة.

تاسعا – طبيعة آلية التطبيق العملي لتقييم الشركات: يتناول هذا المجال تقديم مثال لآليات تطبيق النمذجة المالية في تقييم الشركات من خلال إيضاح طبيعة مطلوبات التطبيق العملي لعملية التقييم، وتقديم مكونات المثال التطبيقي، وذلك كما يلي:

طبيعة متطلبات التطبيق العملي: لإعداد تطبيق عملي بمثال حول دور النمذجة المالية في تقييم الشركات لتحليل الأداء المالي ودعم اتخاذ القرارات الاستثمارية، يمكن تقسيم العمل إلى الخطوات التالية:

■ الخطوة الأولى: جمع البيانات:

١. اختيار الشركة: اختر شركة مدرجة في السوق المالي (مثال : شركة أبل أو مايكروسوفت) أو شركة افتراضية .

٢. جمع البيانات المالية :

– القوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) لفترة زمنية محددة (٣-٥ سنوات) .

– بيانات السوق (سعر السهم، معدل الحسم، نمو الصناعة) .

■ الخطوة الثانية: بناء النموذج المالي :

١. تصميم النموذج في Excel أو برنامج مشابه :

– الإيرادات: تحليل النمو التاريخي للإيرادات والتنبؤ بالإيرادات المستقبلية باستخدام معدلات النمو .

– التكاليف: تقدير التكاليف المستقبلية بناءً على نسبتها من الإيرادات .

– الأرباح: حساب صافي الربح المتوقع .

٢. التدفقات النقدية المحسومة (DCF): حساب التدفقات النقدية

الحرّة (Free Cash Flow) باستخدام القيم التالية :

– صافي الربح .

– الإهلاك والاستهلاك .

– النفقات الرأسمالية .

– التغيير في رأس المال العامل.

حسم التدفقات النقدية باستخدام معدل الحسم المناسب للوصول إلى القيمة الحالية (Present Value).

■ الخطوة الثالثة: تحليل الأداء المالي:

١. التحليل النسبي:

– نسب الربحية (مثل هامش الربح الإجمالي وصافي الربح).

– نسب السيولة (مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة).

– نسب الرافعة المالية (مثل نسبة الدين إلى حقوق الملكية).

٢. تحليل الاتجاه: مقارنة أداء الشركة على مدى السنوات السابقة لتحديد

الاتجاهات الإيجابية والسلبية.

٣. مقارنة السوق: مقارنة مؤشرات الأداء للشركة مع شركات منافسة أو

متوسط الصناعة.

■ الخطوة الرابعة: دعم وتعزيز اتخاذ القرار

١. تقييم الشركة:

– استخدم القيمة الحالية المحسوبة لتحديد القيمة العادلة للشركة.

– مقارنة القيمة العادلة مع القيمة السوقية لاتخاذ قرار بالاستثمار أو

البيع.

٢. السيناريوهات:

بناء سيناريوهات مختلفة (مثل زيادة الإيرادات أو انخفاض التكاليف) لتحليل أثرها على الأداء المالي .

٣ . التوصيات : تقديم توصيات بناءً على التحليل مثل الاستثمار، تحسين الأداء الداخلي، أو تخفيض التكاليف .

مكونات المثال التطبيقي : ويحتوي على طبيعة آلية النمذجة المالية

بالتطبيق على شركة قائمة لتحليل أدائها المالي، تقييم قيمتها السوقية، ودراسة تأثير النماذج المالية على القرارات الإدارية والاستثمارية . حيث يتم اختيار شركة افتراضية أو واقعية كمثال عملي لتوضيح كيفية توظيف النماذج المالية في دعم القرارات الاستراتيجية كما يلي :

١ . اختيار الحالة التطبيقية: تم اختيار شركة "XYZ" العاملة في قطاع

التصنيع لتحليل أدائها المالي . تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة

للشركة خلال السنوات الثلاث الماضية (٢٠٢١ - ٢٠٢٣) لتطبيق

النماذج المالية .

٢ . الأدوات والنماذج المالية المستخدمة :

النموذج الأول : التحليل المالي التقليدي

– نسب السيولة : لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة

الأجل .

– نسب الربحية : لتحليل قدرة الشركة على تحقيق الأرباح .

- نسب الرفع المالي : لتقييم مستوى الديون بالنسبة لحقوق الملكية .
النموذج الثاني : نموذج التدفقات النقدية المحسومة (DCF) : يُستخدم لتقييم القيمة الحالية الصافية للشركة بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

النموذج الثالث : تحليل السيناريوهات : دراسة تأثير تغييرات العوامل الاقتصادية (مثل تغير أسعار الفائدة أو تقلبات الطلب) على الأداء المالي للشركة .

٣ . تطبيق النماذج المالية :

أ . التحليل المالي التقليدي :

نسب السيولة :

- معدل السيولة الجارية = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية .

- معدل السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) ÷ الخصوم الجارية .

- النتائج تشير إلى أن الشركة تمتلك سيولة كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل ، مما يعكس إدارة فعالة للأصول .

نسب الربحية :

- هامش الربح الإجمالي = (إجمالي الربح ÷ الإيرادات) × ١٠٠ .

- هامش صافي الربح = (صافي الربح ÷ الإيرادات) × ١٠٠ .

– النتائج أظهرت تحسناً مستمراً في ربحية الشركة خلال السنوات الثلاث.

نسب الرفع المالي :

– نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية.

– نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ مصاريف الفوائد.

– النتائج أظهرت انخفاض نسبة الديون، مما يعكس سياسة تمويل أكثر استدامة.

ب. نموذج التدفقات النقدية المحسومة (DCF) : وخطواته :

– تقدير التدفقات النقدية الحرة المتوقعة (FCF) للأعوام الخمسة المقبلة.

– حساب القيمة النهائية (Terminal Value) باستخدام معدل نمو ثابت.

– حسم التدفقات النقدية باستخدام معدل الحسم المناسب (WACC).

٤ . النتائج :

– القيمة الحالية للشركة = مجموع التدفقات النقدية المحسومة.

– النموذج أظهر أن الشركة تُقدَّر بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه، ما يعكس
إمكانيات استثمارية قوية.

ج. تحليل السيناريوهات :

– سيناريو متفائل: زيادة الطلب بنسبة ١٠٪. (النتائج أظهرت
ارتفاع الإيرادات بنسبة ١٥٪ وتحسن صافي الربح).
– سيناريو متشائم: ارتفاع تكلفة المواد الخام بنسبة ٢٠٪.
– النتائج أظهرت انخفاض هامش الربح الإجمالي بنسبة ٥٪.
تأثير النماذج على القرارات الاستراتيجية.

١- القرارات الإدارية:

– تبني استراتيجيات لتحسين السيولة المالية وتعزيز الربحية.
– تقليل الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

٢- القرارات الاستثمارية:

– التوسع في خطوط إنتاج جديدة بناءً على نتائج السيناريو المتفائل.
– مراجعة عقود الموردين لتجنب المخاطر المرتبطة بارتفاع تكاليف المواد
الخام.

يوضح هذا المثال لطبيعة آليات التطبيق العملي كيف يمكن للنمذجة
المالية أن توفر رؤى دقيقة وشاملة لدعم القرارات الإدارية والاستثمارية.
من خلال تطبيق الأدوات المذكورة، حيث تم التمكن من تقييم الوضع

المالي لشركة "XYZ" وتقديم توصيات استراتيجية قائمة على بيانات عملية. مما يؤكد أهمية النمذجة المالية في تعزيز قدرة الشركات على اتخاذ قرارات مستنيرة ومستدامة. كما توفر هذه الخطوة التاسعة لطبيعة الآلية التطبيقية مرجعية معيارية للباحثين والمستخدمين للنمذجة المالية يمكن أتباعها في مجالات البحوث الميدانية والتطبيق العملي لتقييم الشركات.

المدخل الثاني: دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية في تعزيز القرارات الإدارية

القرارات الإدارية هي جوهر عملية إدارة أي منظمة أو وحدة اقتصادية، حيث تحدد مسارها الاستراتيجي والعمليات التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف. وتلعب النمذجة المالية دوراً حيوياً في دعم هذه القرارات، إذ تقدم أدوات تحليلية تساعد في اتخاذ قرارات مدروسة ومدعومة بالبيانات المالية والتنبؤات المستقبلية. وسنستعرض هنا كيف تستخدم النمذجة المالية في سياق تعزيز القرارات الإدارية بشكل عام من خلال مايلي:

أولاً - تعريف القرارات الإدارية في ضوء دور النمذجة المالية

القرارات الإدارية هي اختيارات تتخذها الإدارة العليا أو المدراء لتنظيم الموارد والعمليات بهدف تحسين الأداء وتحقيق الأهداف التنظيمية. وتعتبر النمذجة المالية في هذا المجال عن أداة تحليلية استراتيجية تستخدم لدعم اتخاذ القرارات الإدارية من خلال توفير تمثيل رياضي للأداء المالي المتوقع للمشاريع أو العمليات داخل المنظمة، مما يسمح للإدارة بتقييم مختلف الخيارات استناداً إلى التحليل المالي المنهجي.

ثانياً - أهداف القرارات الإدارية باستخدام النمذجة المالية

١. تحقيق الكفاءة: تحسين تخصيص الموارد داخل المنظمة أو الوحدة لضمان استخدام فعال للموارد المالية.
٢. تحقيق العوائد المالية المستدامة: تقدير العوائد المستقبلية بدقة باستخدام النماذج المالية المعتمدة على بيانات قوية.
٣. إدارة المخاطر: تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالقرارات الإدارية المختلفة.
٤. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: لضمان توافق القرارات مع أهداف المنظمة طويلة المدى، سواء كانت تعظيم الربح أو التوسع أو تحسين الكفاءة.
٥. التخطيط المالي الدقيق: دعم عملية التخطيط المالي الشامل باستخدام نماذج مالية لتقدير التكاليف والعوائد بشكل دقيق.

ثالثاً - طبيعة أنواع القرارات الإدارية باستخدام النمذجة المالية ودورها في تعزيزها

١. القرارات الاستراتيجية:
 - القرارات طويلة الأجل: تشمل توسيع العمليات، دخول أسواق جديدة، أو تطوير منتجات جديدة. النمذجة المالية تُستخدم

لتقييم الجدوى المالية لهذه القرارات وتحليل أثرها على التدفقات النقدية المستقبلية.

- القرارات المتعلقة بالاستثمار: مثل استثمار رأس المال في مشاريع جديدة. النماذج المالية مثل تحليل صافي القيمة الحالية (NPV) ومعدل العائد الداخلي (IRR) تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مدروسة حول الاستثمار.

٢. القرارات التشغيلية:

- القرارات اليومية: مثل تخصيص الموارد لإنتاج منتج أو خدمة معينة. النمذجة المالية تُستخدم هنا لتحليل تكاليف الإنتاج وتحديد السعر الأمثل للمنتجات أو الخدمات.
- إدارة التكاليف: النمذجة المالية تساعد في تحديد هيكل التكاليف ومناطق توفير التكلفة، مما يساعد في تحسين الربحية.

٣. القرارات المالية:

- إدارة السيولة: استخدام النمذجة المالية لتقييم احتياجات السيولة وضمان توفر الأموال اللازمة للعمليات اليومية.
- إدارة الديون: مساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات بشأن الاقتراض وإعادة هيكلة الديون من خلال النماذج المالية التي تحلل تأثير الفوائد والتكاليف المرتبطة.

٤ . القرارات المتعلقة بإدارة الأفراد :

- تخصيص الميزانية للموارد البشرية: تقدير تكلفة القوى العاملة بناءً على نماذج مالية تأخذ في الاعتبار الرواتب والمزايا وحوافز الأداء .
- التخطيط للتوظيف والتدريب: باستخدام النمذجة المالية لتحديد حجم التوظيف أو التدريب اللازم في المستقبل بناءً على التوقعات المالية .

رابعاً - خطوات اتخاذ القرارات الإدارية باستخدام النمذجة المالية

- ١ . تحديد الأهداف: فهم الأهداف الاستراتيجية للإدارة مثل تعظيم الأرباح، تقليل التكاليف، أو تحسين الكفاءة .
- ٢ . جمع البيانات: جمع البيانات المالية والتشغيلية اللازمة لإنشاء نموذج مالي دقيق .
- ٣ . إنشاء النموذج المالي: بناء نموذج يعتمد على البيانات المدخلة لتوقع النتائج المالية المختلفة باستخدام أدوات مثل Excel أو برامج تحليلية متخصصة .
- ٤ . تحليل النتائج: استخدام النموذج لتحديد الخيارات الأفضل بناءً على تحليل العوائد والتكاليف والمخاطر المرتبطة بكل قرار .

- ٥ . اتخاذ القرار: اختيار الخيار الذي يحقق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد وفقاً للنموذج المالي .
- ٦ . المتابعة والتقييم: تحديث النماذج المالية بشكل دوري لمواكبة التغيرات في السوق أو البيئة التنظيمية .

خامساً - العوامل المؤثرة على القرارات الإدارية من منظور النمذجة المالية

- ١ . الظروف الاقتصادية: تحليل تأثير التغيرات الاقتصادية على الأداء المالي للمنظمة أو الوحدة باستخدام النماذج المالية .
- ٢ . المخاطر والعوائد: النماذج المالية تساعد في تحديد العوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بكل خيار إداري .
- ٣ . التضخم: تأثير التضخم على التكاليف والأرباح يتم تضمينه في النماذج المالية لتقديم صورة أكثر دقة .
- ٤ . التقلبات السوقية: النمذجة المالية تُستخدم لتحديد مدى استقرار القرارات المالية في وجه التقلبات السوقية .
- ٥ . السياسات الداخلية والخارجية: تشمل التعديلات في اللوائح أو القوانين الحكومية التي يمكن أن تؤثر على القرارات المالية والإدارية .

سادساً - أدوات النمذجة المالية لدعم القرارات الإدارية

١. تحليل صافي القيمة الحالية (NPV): لتحديد جدوى المشاريع أو القرارات طويلة الأجل.
٢. معدل العائد الداخلي (IRR): لتقييم عوائد الاستثمار مقارنةً بالتكلفة.
٣. تحليل الحساسية: لتحديد مدى تأثير القرارات الإدارية بتغيرات معينة في البيانات الأساسية مثل التكاليف أو الإيرادات.
٤. تقييم المحفظة الاستثمارية: استخدام نماذج مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) لتقييم الخيارات الاستثمارية داخل المحفظة.
٥. تحليل السيناريوهات: لتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات بناءً على مجموعة من الافتراضات والسيناريوهات المستقبلية.

سابعاً - فوائد النمذجة المالية في القرارات الإدارية

١. تقليل عدم اليقين: تمنح النمذجة المالية القادة القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة بناءً على تحليلات دقيقة.
٢. دعم التخطيط الاستراتيجي: تساعد في وضع استراتيجيات طويلة المدى مع توقعات مالية واضحة.

٣. تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر: تمكين الإدارة من اتخاذ قرارات محسوبة تحقق توازناً بين المخاطر والعوائد.

٤. تحسين الأداء التنظيمي: من خلال تعزيز عملية تخصيص الموارد وتحديد أولويات الاستثمار الأكثر فاعلية.

المدخل الثالث: دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية في تعزيز القرارات الإستثمارية

القرارات الاستثمارية تعتمد بشكل كبير على التحليل المالي والتخطيط الاستراتيجي، حيث تساعد النمذجة المالية في تقديم رؤية دقيقة ومبنية على البيانات لدعم هذه القرارات. يمكن للنمذجة المالية أن تلعب دوراً محورياً في تحليل الفرص الاستثمارية وتقييم المخاطر والعوائد المحتملة. فيما يلي شرح شامل حول القرارات الاستثمارية ضمن إطار استخدام النمذجة المالية:

أولاً - تعريف القرارات الاستثمارية في ضوء دور النمذجة المالية

القرارات الاستثمارية هي عملية تخصيص الموارد المالية في أصول أو مشاريع بهدف تحقيق عوائد مستقبلية. وتعتبر النمذجة المالية هنا عن أداة تحليلية إستراتيجية تستخدم لإنشاء تمثيل رياضي للأداء المالي المستقبلي للشركات أو المشاريع، مما يمكن المستثمرين من تقييم الخيارات المختلفة ودعم عملية اتخاذ القرار بناءً على توقعات كمية ومنطقية.

ثانياً - أهداف القرارات الاستثمارية باستخدام النمذجة المالية

١. تعظيم الأرباح: من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية والعوائد باستخدام النماذج المالية.
٢. تحسين تخصيص الموارد: تقييم جدوى الاستثمارات المختلفة لتحديد الخيار الأمثل.
٣. إدارة المخاطر: تحليل السيناريوهات المحتملة وتحديد المخاطر المرتبطة بكل استثمار.
٤. تعزيز الشفافية: توفير أدوات قياس دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مدروسة.
٥. تحقيق الاستدامة المالية: دعم الاستثمارات التي تضمن استمرارية العوائد على المدى الطويل.

ثالثاً - طبيعة أنواع القرارات الاستثمارية ودور النمذجة المالية

في تعزيزها

١. قرارات حسب مدة الاستثمار:
- استثمارات قصيرة الأجل: يمكن للنماذج المالية حساب التدفقات النقدية اليومية أو الشهرية لتقييم السيولة.

- استثمارات طويلة الأجل: تُستخدم النمذجة لتحليل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- ٢. قرارات حسب طبيعة الهدف:
 - استثمارات النمو: توقع نمو رأس المال باستخدام النماذج التنبؤية.
 - استثمارات الدخل: حساب العوائد الدورية المتوقعة، مثل الإيجارات أو توزيعات الأرباح.
 - استثمارات المضاربة: تقييم الفرص ذات المخاطر العالية من خلال نماذج تحليل السيناريوهات.
- ٣. قرارات حسب طبيعة الأصل:
 - استثمارات حقيقية: تحليل التدفقات النقدية للأصول المادية مثل العقارات أو المعدات.
 - استثمارات مالية: تقدير العوائد والمخاطر للأسهم والسندات باستخدام نماذج المحفظة الاستثمارية.

رابعاً - خطوات اتخاذ القرارات الاستثمارية باستخدام النمذجة المالية

١. تحديد الأهداف: بناء نموذج مالي يُحدد الأولويات مثل تعظيم الأرباح أو تقليل المخاطر.

٢ . جمع البيانات: إدخال البيانات المالية الدقيقة حول السوق والأصول المحتملة.

٣ . إنشاء النموذج: تصميم نموذج يعتمد على أدوات مثل Excel أو برامج متخصصة.

٤ . تحليل النتائج: استخدام النموذج لتقييم الربحية والمخاطر، مثل صافي القيمة الحالية (NPV) أو معدل العائد الداخلي (IRR).

٥ . اتخاذ القرار: اختيار الإستثمار الأنسب أو الاستثمارات المناسبة بناءً على نتائج النموذج المالي.

٦ . المتابعة والتقييم: تحديث النماذج بشكل دوري لمراجعة الأداء الفعلي مقابل التوقعات.

خامساً - العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية من منظور النمذجة المالية

١ . البيئة الاقتصادية: النماذج المالية تساعد في تقييم تأثير التغيرات الاقتصادية على الاستثمارات.

٢ . المخاطر والعوائد: تحديد العلاقة بينهما من خلال تحليل البيانات التاريخية والتنبؤات المستقبلية.

٣ . السيولة: النماذج تُظهر مدى سهولة تحويل الاستثمارات إلى نقد.

- ٤ . التضخم: حساب تأثير التضخم على العوائد باستخدام النماذج المعدلة للقيمة الزمنية للنقود .
- ٥ . التشريعات والسياسات: إدخال تأثير القوانين والضرائب في النماذج المالية .

سادساً - أدوات النمذجة المالية لدعم القرارات الاستثمارية

- ١ . صافي القيمة الحالية (NPV): أداة لتقييم الاستثمارات من خلال حساب التدفقات النقدية المحسومة .
- ٢ . معدل العائد الداخلي (IRR): تحديد معدل العائد الذي يجعل الاستثمار مجدداً .
- ٣ . تحليل السيناريوهات: نمذجة تأثير التغيرات المختلفة على العوائد .
- ٤ . تحليل الحساسية: قياس تأثير التغيرات في الافتراضات الأساسية مثل التكاليف أو الإيرادات .
- ٥ . تقييم المحفظة الاستثمارية: استخدام نماذج مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) .

سابعاً - فوائد النمذجة المالية في القرارات الاستثمارية

- ١ . تقليل عدم اليقين: تقديم رؤى دقيقة حول المستقبل .

٢ . تحليل متعدد السيناريوهات : إعداد خطط بديلة للتعامل مع مختلف الظروف .

٣ . اتخاذ قرارات مبنية على البيانات : تعزيز الدقة والموضوعية .

٤ . تحسين إدارة المخاطر: تحديد النقاط الضعيفة في الاستثمار قبل تنفيذ القرار .

إن النمذجة المالية هي أداة حاسمة لدعم القرارات الاستثمارية، حيث تُوفر تحليلاً كمياً متقدماً يساعد على تحديد الاستثمارات المثلى وتقييم المخاطر والعوائد . وذلك من خلال إنشاء نماذج مالية دقيقة، يمكن للمستثمرين اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تعزز فرص النجاح والاستدامة المالية .

المدخل الرابع: دور الذكاء الاصطناعي في النمذجة المالية لتقييم الشركات وتعزيز القرارات الإدارية والاستثمارية

يهتم هذا المدخل بتقديم الدور الفاعل الذي يضطلع به علم الذكاء الاصطناعي، من خلال رصد منافع الذكاء الاصطناعي في مجال الدراسة بإعتباره ثورة معاصرة في كافة مجالات الحياة لحدثة تقنياته ولأهميته بالطبع لمجال الدراسة – وذلك كما يلي:

١. تحسين دقة التوقعات المالية

يعتمد الذكاء الاصطناعي على تقنيات متقدمة لتحليل كميات ضخمة من البيانات المالية وغير المالية، مثل بيانات السوق، وسلوك العملاء، والعوامل الاقتصادية العالمية. هذا يساهم في تقديم توقعات مالية دقيقة وموثوقة.

٢. أتمتة النمذجة المالية

يسهل الذكاء الاصطناعي بناء النماذج المالية من خلال أتمتة العمليات التقليدية، مما يقلل من الوقت والجهد المبذولين ويحد من الأخطاء البشرية.

٣. تحليل السيناريوهات والتكيف مع المتغيرات

تتيح النماذج المدعومة بالذكاء الاصطناعي للشركات تحليل سيناريوهات مختلفة وتقييم تأثير التغيرات المستقبلية على أدائها المالي، مما يساعدها على اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

٤. الكشف عن المخاطر والتلاعب المالي

تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية أو أي محاولات تلاعب في البيانات المالية، مما يعزز الثقة في التقارير المالية.

٥. تعزيز الشفافية في التقييم المالي

تساهم النماذج المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تحسين فهم البيانات المالية من خلال تقديم تحليل مرئي وشروحات واضحة حول كيفية الوصول إلى النتائج، مما يعزز الشفافية في التقييم المالي.

٦. دعم اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية

يساعد الذكاء الاصطناعي الشركات في تحليل بيانات الأداء الداخلي والخارجي بشكل دقيق وسريع، مما يدعم الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على رؤى عميقة وموثوقة.

٧. تحديد الفرص الاستثمارية المحتملة

يساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات السوقية والمالية لتحديد فرص استثمارية واعدة، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على التحليل الدقيق.

٨. تحسين الكفاءة التشغيلية والتكاليفية

من خلال أتمتة العمليات وتحسين التنبؤات المالية، يمكن للشركات تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، مما يدعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

يتضح من خلال ما سبق أن الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً محورياً في تعزيز النمذجة المالية وتقييم الشركات، مما يساعد على تحقيق قرارات إدارية واستثمارية دقيقة وأكثر فعالية.

المدخل الخامس: تحديات النمذجة المالية

النمذجة المالية في مجال تقييم الشركات وتعزيز القرارات الإدارية والاستثمارية تواجه عدة تحديات، ومنها مايلي:

١. دقة البيانات والمعلومات: حيث تعتمد النماذج المالية على بيانات مالية دقيقة وحديثة. وعدم توفر هذه البيانات أو وجود معلومات غير دقيقة قد يؤدي إلى نتائج مضللة.

٢. التوقعات المستقبلية: أحد التحديات الرئيسية هو التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية مثل النمو الاقتصادي، وتقلبات السوق، والتغيرات في الأسعار. النماذج المالية قد تواجه صعوبة في تضمين هذه التوقعات بشكل دقيق.

٣. التعقيد في النماذج: النمذجة المالية قد تكون معقدة للغاية، خاصة في الشركات الكبيرة أو متعددة الأبعاد. مع تعدد العوامل التي تؤثر على الأداء المالي، قد يصبح من الصعب دمج جميع هذه العناصر بشكل فعال.

٤. المخاطر السوقية والاقتصادية: النماذج المالية قد تكون غير قادرة على التكيف مع التغيرات المفاجئة في السوق أو الأحداث الاقتصادية غير المتوقعة مثل الأزمات المالية أو التغيرات في السياسات الحكومية.

٥ . المتغيرات الخارجية: العوامل الخارجية مثل التغيرات السياسية، البيئية، أو القانونية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات، وهو ما قد يصعب تضمينه في النماذج المالية.

٦ . القرارات الإدارية: النمذجة المالية لا تستطيع دوماً أخذ جميع العوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في قرارات الإدارة. لذلك، قد تكون هناك فجوة بين النماذج الواقعية والتطبيق الفعلي للقرارات.

٧ . إدراك المخاطر: عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، غالباً ما يتجاهل المستثمرون المخاطر التي قد تنشأ من الظروف غير المتوقعة. النماذج المالية قد تكون قاصرة في تقييم هذه المخاطر بشكل شامل.

٨ . التحديات التكنولوجية: مع إستمرارية التطورات التكنولوجية المختلفة وذات الصلة في هذا المجال، تتغير المتغيرات الاقتصادية والمالية بشكل مستمر، ما يتطلب تحديث النماذج المالية باستمرار لمواكبة هذه التغيرات وإستحداث تكنولوجية ذات سرعة وقدرة تحليلية عالية للبيانات.

وفي هذا المجال على سبيل التحديات المواجهة للنمذجة المالية نجد أن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير النماذج المالية أصبح ضرورة ملحة وذات أهمية قصوى وفي المقابل تستلزم تلك الحاجة الإنفاق على البرمجيات والتدريب للكوادر وغالباً يقابل ذلك بالبرود الإداري

وعدم الإكتراث من قبل الإدارة العليا وعدم تقبل المواكبة والتطور من قداماء الموظفين .

٩ . التحديات القانونية والتنظيمية : تختلف القوانين والأنظمة من منطقة إلى أخرى، وقد تؤثر هذه القوانين في تقييم الشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يزيد من تعقيد النمذجة المالية .

١٠ . تغيرات السوق والاقتصاد :

- تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية .
- تغييرات التشريعات والضرائب .

١١ . الشفافية وتوافر البيانات :

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة .
- الحاجة إلى المزيد من الشفافية في الإفصاحات المالية .

١٢ . تحديات بيئية واجتماعية : دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في التقييم والنمذجة المالية .

١٣ . التغيرات في توقعات المستثمرين : الحاجة إلى تلبية توقعات المستثمرين

كل هذه التحديات تتطلب معالجة دقيقة ومهارات متقدمة لتطوير نماذج مالية قوية ومرنة يمكن الاعتماد عليها في عمليات تقييم الشركات واتخاذ قرارات استثمارية وإدارية فاعلة .

الخاتمة

تُعد النمذجة المالية أداة حيوية لتقييم الشركات ودعم اتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية والقرارات الاستراتيجية عامة. تسهم الأدوات المالية الحديثة في توفير تقييمات دقيقة تعزز من شفافية الأداء المالي للشركات وتُطمئن المستثمرين. ومع ذلك، يبقى تحسين دقة البيانات ومواجهة التحديات الاقتصادية من الأولويات الضرورية لتحقيق أقصى استفادة من النماذج المالية. بناءً على هذه الدراسة، يمكن للشركات تحسين أدائها المالي والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة من خلال استخدام أدوات النمذجة بشكل أكثر كفاءة بتبني الأساليب والتقنيات الحديثة في هذا المجال وبخاصة أدوات الذكاء الإصطناعي التي تعد ثورة عامة في هذا الوقت المعاصر لكل مجالات الحياة وتخدم بخصوصية فاعلة مجالات استخدام النمذجة المالية في تقييم الشركات وتعزيز القرارات الإدارية والإستثمارية.

التوصيات

١. تعزيز التدريب على استخدام النماذج المالية المتقدمة على بناء نماذج مرنة ومتكاملة لمواجهة تغيرات السوق.
٢. استخدام برامج تحليل متقدمة (مثل: Microsoft 365، Python، Excel، Power BI)، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين النماذج لتعزيز قدرات النمذجة المالية.
٣. تحسين جودة البيانات المالية المتاحة للمؤسسات، وذلك من خلال ضرورة اعتماد بيانات دقيقة وشاملة لتحسين دقة النماذج المالية.
٤. دمج التحليل الكيفي مع التحليل الكمي لتحسين فهم الأداء المستقبلي للشركات.
٥. توعية صناع القرار بإمكانيات وحدود النمذجة المالية وأهمية استخدام أكثر من طريقة للتقييم.

المراجع

المراجع العربية:

- ١ . عبيد، خالد (٢٠٢٠) . أساسيات التحليل المالي وتقييم الشركات . دار الفكر العربي .
- ٢ . محمد، أحمد حسن (٢٠١٨) . الإدارة المالية المتقدمة: النماذج والتطبيقات . مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٣ . سعيد، جمال الدين (٢٠٢١) . تقييم الشركات وأساليب اتخاذ القرار المالي . دار النهضة العربية .
- ٤ . عبد الرحمن، يوسف (٢٠١٩) . التقييم المالي والتحليل الاستثماري . دار العلوم للنشر .
- ٥ . عبد الرحمن، محمد . أساسيات التقييم المالي للشركات . دار الفكر العربي ، ٢٠٢١ .
- ٦ . الحسن، أحمد . النمذجة المالية وتطبيقاتها . مجلة الاقتصاد العربي ، العدد ٤٥ ، ٢٠٢٢ .
- ٧ . الشامي، خالد . أدوات التقييم المالي : منهجية وتطبيقات . دار المنار للنشر، ٢٠٢٠ .
- ٨ . حمزة رملي، فياض، نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة، الأبائي للنشر، ٢٠١١ .
- ٩ . حمزة رملي، فياض، المحاسبة في شركات الأموال، الأبائي للنشر، ٢٠٢٢ .

المراجع الإنجليزية:

10. Damodaran, Aswath. Investment Valuation: Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset. Wiley, 2012.
11. Fabozzi, Frank J. Financial Modeling of the Equity Market. Wiley, 2014.
12. Berk, Jonathan, and DeMarzo, Peter. Corporate Finance. Pearson, 2020.
13. Benninga, Simon. Financial Modeling. MIT Press, 2014.
14. Damodaran, A. (2020). Investment Valuation: Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset.
15. Brealey, R., Myers, S., & Allen, F. (2019). Principles of Corporate Finance.
16. Corporate Finance Institute (2023). FMVA Program Materials.
17. Penman, S. (2018). Financial Statement Analysis and Security Valuation

دور النمذجة المالية كأداة إستراتيجية

في تقييم الشركات وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والإستثمارية

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية النمذجة المالية كأداة إستراتيجية تحليلية تُستخدم في تقييم الشركات وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والاستثمارية. وتستعرض الدراسة المفاهيم الأساسية للنمذجة المالية، أساليبها المختلفة، وأهم طرق تقييم الشركات. كما تناقش التحديات التي تواجه تطبيق النماذج المالية على أرض الواقع، وتقدم حلولاً لتحسين دقتها وفعاليتها، بالإضافة إلى تناول الدور الحيوي للنمذجة المالية والمستخلص في دعم وتعزيز فاعلية القرارات الإدارية والاستثمارية.

و تُعتبر النمذجة المالية أحد المكونات الحيوية في الأسواق المالية الحديثة لدعم الشفافية وتقديم رؤية دقيقة للأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركات.

المؤلف..